**IJA # 224**

# ثورة اكتوبر والقضية الفلسطينية

## Thawrah Oktūbur wa al-Qaḍīyyah al-Filisṭīnīyyah

**Hūrānī, ʻAbdallāh & Adīb Khadūr**

**1978**

الذكرى السبعون
لثورة أكتوبر الإشتراكية
١٩١٧ - ١٩٨٧

# ثورة أكتوبر والقضية الفلسطينية

عبد الله حوراني

أديب خضور

الذكرى السبعون
لثورة أكتوبر الإشتراكية
١٩١٧ - ١٩٨٧

# ثورة أكتوبر والقضية الفلسطينية

عبد الله حوراني

أديب خضور

منظمة التحرير الفلسطينية
جمعية الصداقة الفلسطينية - السوفياتية

«إن الصداقة مع الاتحاد السوفييتي هي ضمان المستقبل الأفضل للشعب الفلسطيني والأمة العربية بأسرها ... إن صداقتنا استراتيجية ، وهي قائمة على التفاهم المتبادل العميق لأهداف النضال المشترك ومهماته ... ونحن الفلسطينيين نبذل كل ما في وسعنا لتعزيز العلاقات وتطويرها مع الشعوب السوفييتية » .

**ياسر عرفات**

# الإهداء

إلى اللجنة السوفييتية للتضامن الأفروآسيوي .

إلى جمعية الصداقة السوفييتية الفلسطينية .

## مقدّمة الطبعة الثانية

هذا الكتاب صدرت طبعته الأولى عام ١٩٧٧ بمناسبة الذكرى الستين لثورة أكتوبر . واليوم نعاود طباعته في الذكرى السبعين لهذه الثورة العظيمة اسهاما متواضعا من لجنة الصداقة الفلسطينية ـ السوفييتية في الاحتفال بالذكرى السبعين ، وتعبيرا فلسطينيا ـ كما هو عربي ـ عن أن ثورة أكتوبر لم تكن ملكا للشعب الروسي وحده أو لشعوب الاتحاد السوفييتي ، وإنما هي ملك لكل شعوب الأرض وتعبيرا عن إرادة هذه الشعوب في التحرر والاستقلال والعدل .

وحين تحيي شعوب الاتحاد السوفييتي هذه الأيام ومعها شعوب العالم وقواها التحررية الذكرى السبعين لثورة أكتوبر فإن شعبنا الفلسطيني وحركة تحرره الوطني ـ منظمة التحرير الفلسطينية ـ يشعر أن من حقه وواجبه أيضا أن يعبر عن احتفائه بهذه الثورة التي كانت وقتها مصدرا هاما من مصادر الهامه لإعلان رفضه للاحتلال البريطاني لفلسطين في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وبدء مسيرته النضالية ضد هذا الاحتلال وضد الغزوة الصهيونية التي رافقته وأعقبته .

كما أن هذه الثورة بامتدادها القائم ـ الدولة السوفييتية ـ ومعها بلدان المنظومة الاشتراكية والدول الاشتراكية الأخرى تشكل اليوم مصدر الدعم الرئيسي للثورة الفلسطينية المعاصرة في الساحة الدولية ، وتقف بحزم ومبدئية ثابتة إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية في نضالها العادل من

*أجل استعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره ، وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني .*

*من هنا رأت لجنة الصداقة الفلسطينية ـ السوفييتية ـ أن يكون أحد اشكال اسهاماتها في إحياء ثورة أكتوبر هو إعادة طبع هذا الكتاب الذي يتناول العلاقة بين ثورة أكتوبر والقضية الفلسطينية . صحيح أنه ربما لا يلم بمختلف جوانب هذه العلاقة العميقة والمتطورة والمتجددة مع تجدد الأحداث ولكنه يعطي فكرة واضحة عن أصول هذه العلاقة والمبادىء التي قامت وتقوم عليها . ومن هنا فإن الحدث ليس هو ما يشكل المادة الأساسية لهذا الكتاب بقدر ما هي المبادىء والأسس التي تقوم عليها الصداقة الفلسطينية السوفييتية .*

*ولهذا فليعذرنا القارىء إذا لم يجد تغطية كافية للفترة من ١٩٧٧ ـ ١٩٨٧ على غنى الأحداث التي مرت بها القضية الفلسطينية في هذه الفترة لذلك من صلة بالعلاقة الفلسطينية ـ السوفييتية .*

*ولقد حاولنا من خلال فصل إضافي أن نغطي مرحلة السنوات الأخيرة في الصداقة الفلسطينية ـ السوفييتية لكن هذا الفصل أيضا لم يخرج عن السياق العام للكتاب وهو التركيز على جوهر هذه العلاقة ومبدئيتها أكثر من تناول الأحداث العابرة وتفصيلها .*

*وبهذا المقياس ظلت الصداقة الفلسطينية ـ السوفييتية وستظلّ راسخة ومتينة . بل إنها تجذرت مع الأيام بحيث أصبح كلّ بيت فلسطيني سواء داخل الوطن المحتلّ أو خارجه بيتا لهذه الصداقة .*

*فتحية لثورة أكتوبر المجيدة في ذكراها وتحية للاتحاد السوفييتي العظيم صديق الشعوب الوفي .*

*وعاشت الصداقة الفلسطينية السوفييتية إلى الأبد .*

*عبد الله حوراني*



تحتفل القوى الوطنية والتقدمية والثورية والديمقراطية في كافة أنحاء العالم بذكرى ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى . يحتفل بهذه الذكرى كل من تعز عليه قضية الحرية والسلم والتقدم في العالم ، وتحتفل بها كافة القوى التي تقف ضد الاستعمار والامبريالية والعنصرية والصهيونية ، تلك القوى التي تناضل من أجل تحقيق الحرية السياسية والاجتماعية لكافة الشعوب والأمم ، ومن أجل الغاء استغلال الانسان للانسان ، والقضاء على أي شكل من أشكال الظلم والاضطهاد القومي والاجتماعي .

إن احتفال هذه القوى بذكرى أكتوبر العظيم لابد أن يكون في الوقت ذاته محاولة واعية لفهم دروس هذه الثورة ، وأهميتها التاريخية ، والدور الذي لعبته في تحقيق الطموح الثوري الهادف إلى ايجاد عالم خال من الظلم والاستغلال والاستعمار .

ان ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى هي أوّل ثورة اشتراكية مظفرة في التاريخ . وقامت على أساسها أول دولة اشتراكية في العالم ، مشكّلة بذلك انعطافا تاريخيا ، وفاتحة عصرا جديدا في تاريخ البشرية ، وهو عصر انتقال العالم من الرأسمالية إلى الاشتراكية .

ومنذ أيامها الأولى رفعت ثورة أكتوبر راياتها الثورية الخفاقة ، ضد المستعمرين ومع الشعوب المناضلة ، ضد الاقطاعيين والبرجوازيين ومع العمال والفلاحين . ضد الحروب العدوانية ومع السلام العادل . ضد القهر

القومي ومع حرية تقرير المصير. ضدّ الغزاة والمعتدين ومع المناضلين من أجل الحرية والاستقلال.

إن ثورة أكتوبر هي أول ثورة في التاريخ قضت إلى الأبد على استعباد شعب لشعب على سدس الكرة الأرضية، وهي أول ثورة مظفرة رفعت راية الثورات الوطنية التحررية في الدنيا بأجمعها. لقد كانت ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى بداية انعطاف جذري في مجموع العملية الثورية العالمية بما فيها حركة التحرر الوطني. لقد سددت ثورة أكتوبر ضربة قاضية إلى صميم النظام الامبريالي القائم على استثمار الشعوب واضطهادها، ووضعت بداية عصر جديد في تاريخ تطور البشرية ـ وهو عصر التحرر الوطني والاجتماعي لشعوب المستعمرات والبلدان النامية في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ووجهت ثورة أكتوبر ضربة قوية إلى مجموع نظام السيطرة الامبريالية والاستعمارية في العالم. ففتحت الطريق للثورات الوطنية التحررية في جميع الأقطار العربية.

عندما نشبت ثورة أكتوبر الاشتراكية وتمكنت من قهر الاستعمار، وحررت سدس الكرة الأرضية من نفوذه، استقبلت من قبل الجماهير الشعبية استقبالا حماسيا، واعتبرت بدء عصر جديد للقضاء على استثمار الانسان للانسان، ولاقامة حكم العمال والفلاحين على الأرض.

وأثبت انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية أن الامبريالية يمكن وينبغي القضاء عليها، وإن سيادة الرأسمالية والاستثمار على العالم قد انتهت إلى غير رجعة، وإن عصر التحرر الوطني والاشتراكية قد بدأ، وإن آفاقا واسعة قد فتحت أمام البشرية وأمام حركة التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي والاشتراكية.

لقد رفعت ثورة أكتوبر عاليا راية ايقاظ شعوب الشرق، وراية حتمية التلاحم بين نضال هذه الشعوب من أجل تحقيق تحررها السياسي والاجتماعي وبين ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى، التي أوجدت قاعدة



عظيمة وجبارة لدعم حركة التحرر الوطني، وهي الاتحاد السوفييتي.

ولهذا ليس مستغربا الآن ان حركة التحرر الوطني في العالم بأسره تشارك الشعب السوفييتي، وشعوب المعسكر الاشتراكي، والطبقة العاملة العالمية الاحتفال بالذكرى المجيدة لثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى.

إن الموقف من ثورة أكتوبر هو مسألة عملية مرتبطة بالمصالح الوطنية. فمن من مناضل وطني جاد في النضال ضد الاستعمار في سبيل تحرر وطنه وتأمين استقلاله، أو في سبيل الحفاظ على هذا الاستقلال وتوطيده الا ويعلم بأن لا غنى له عن الاتحاد السوفييتي. ويؤكد التاريخ المعاصر، أنه ما من بلد على وجه الكرة الأرضية أحرزت فيه حركة التحرر الوطني النصر في نضالها ضد الاستعمار الا وكان لبلاد ثورة أكتوبر دور في هذا النصر.

فمنذ الساعات الأولى لقيامها سلكت الدولة السوفييتية طريق تأييد حركة التحرر الوطني للشعوب ومنها شعوب البلدان العربية. ووجهت روسيا الثورة إلى الشعوب المضطهدة ( بفتح الهاء ) في الشرق هذا النداء :

« ... لا تهدروا الوقت، بل اطرحوا عن كاهلكم من يغتصبون أراضيكم منذ قرون، وذودوهم عن نهب ربوعكم العزيزة ! يجب أن تكونوا أنتم بالذات سادة بلادكم، وان تبنوا حياتكم بأيديكم على النحو الذي تريدونه، وهذا حقكم لأن مصيركم في ذات أيديكم ».

هذا ما ورد في إحدى الوثائق المنهجية التي وضعتها الحكومة السوفييتية برئاسة لينين عام ١٩١٧ وحددت بموجبها سياسة بلاد السوفييت تجاه بلدان الشرق.

لقد كانت ثورة أكتوبر حافزا لشعوب الشرق المستعبدة ( بفتح الباء ) لتنهض وتثور وتخلع نير الاستعباد عنها. فقد تحدث ف. ا. لينين أمام المؤتمر الثاني للمنظمات الشيوعية في الشرق فقال :

« ... انني أعتقد بأن ما حققه الجيش الأحمر ، وان نضاله حتّى تاريخ انتصاره ، سيكون بالنسبة إلى جميع شعوب الشرق ذا أهمية عالمية قصوى ، فهو يظهر لشعوب الشرق ان الحرب الثورية التي تشنها الشعوب المظلومة مهما بلغت هذه الشعوب من الضعف ، ومهما بدا أن قوة الظالمين الأوروبيين الذين يستخدمون في القتال جميع منجزات التكنيك والفن العسكري لا تقهر ، تنطوي مع ذلك ، إذا ما أيقظت فعلا الملايين من الكادحين والمستثمرين ، على امكانيات ، وهي معجزات تجعل تحرير شعوب الشرق في الوقت الحاضر أمرا ممكن التحقيق من الناحية العملية كل الامكان .. » .

بديهي أن الحكومة القيصرية لم تكن لتدافع عن حرية استقلال شعوب الشرق المستعبدة ومنها الشعوب العربية . فالأوساط الاجتماعية الروسية التقدمية هي التي كانت تدافع عن هذه الحرية وهذا الاستقلال . وعلى تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين ، حيث انتقل مركز الحركة الثورية العالمية إلى روسيا أصبح الذود عن شعوب الشرق ، بما فيها البلدان العربية ، قضية حيوية للبروليتاريا الروسية الأكثر ثورية في العالم ، ولطليعتها الكفاحية حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي بزعامة لينين .

وبعد أن طور لينين النظرية الماركسية تطويرا خلاّقا وفق ظروف عصر الامبريالية ووضع برنامجا منطقيا ثوريا لتحرير الشعوب المضطهدة في المستعمرات والبلدان التابعة ، ربط لأول مرة مسألة القوميات ومسألة المستعمرات بمسألة الاطاحة بالامبريالية .

وقد أبدى لينين اهتماما كبيرا ببلدان الشرق وبنضال التحرر الوطني لمئات الملايين من سكان آسيا وافريقيا * فتابع بكل اهتمام احداث الشرق الأوسط والوضع في تركيا والبلدان العربية . وأصبحت أفكار لينين وآراؤه

* انظر كتاب ـ سياستان إزاء العالم العربي ـ بونداريفسكي ـ دار التقدم ـ موسكو .



بشأن الحركة التحررية لهذه الشعوب والسياسة الاستعمارية للامبريالية في الشرق الأوسط أساسا للبرنامج الذي وضعه حزب البلاشفة لأمد طويل قبل أن يستلم السلطة ، برنامج السياسة الخارجية بما فيها الشرقية .

أعطى لينين اهتماما خاصا إلى يقظة آسيا ... فقد كتب في صحيفة البرافدا ( ١٩١٣/٥/٧ ) :

« ان الرأسمالية العالمية وحركة سنة ١٩٠٥ في روسيا قد أيقظتا آسيا نهائيا . فئات الملايين من السكان المهانين والغرقى في ركود القرون الوسطى قد نهضوا للحياة الجديدة ، للنضال من أجل أبجدية الحقوق البشرية ، من أجل الديمقراطية ..

إن استيقاظ آسيا وشروع البروليتاريا المتقدمة في أوروبا بالنضال في سبيل السلطة يرمزان إلى مرحلة جديدة في التاريخ العالمي بدأت في أوائل القرن العشرين » .

وكتب عن ذات الموضوع في ـ البرافدا ـ ( ١٩١٣/٥/١٨ ) .

« ... في كل صقع من أصقاع آسيا تنمو حركة ديمقراطية قوية وتتسع وتتوطد ... فئات الملايين من الناس تستيقظ للحياة وللحرية » .

وهكذا نرى أن لينين كان قد أقر وأكد قبل عام ١٩١٧ ، ومن الناحية النظرية ، الطابع التقدمي والثوري للحركات الوطنية التحررية الموجهة ضد الامبريالية ، كما أكد ضرورة دعمها ، وحتمية انتصارها .

وفور انتصار ثورة أكتوبر ١٩١٧ في روسيا كتب لينين يقول ان من واجب بلاد السوفييت ان تقدم المعونة الأخوية إلى شعوب الشرق ، وأشار لينين إلى أنه « ... لا مجال للجدال في أنه ينبغي على البروليتاريا في البلدان التقدمية أن تساعد جماهير الشغيلة المتخلفة ، فإن تطور البلدان المتخلفة ، يمكن أن يخرج من مرحلته الراهنة حينما تمد البروليتاريا الظافرة في الجمهوريات السوفييتية يدها إلى هذه الجماهير وتملك القدرة على تأييدها » .

ولقد كان من الطبيعي أن يكون واجب بلاد السوفييت الأول هو دعم نضال الشعوب من أجل التحرر من السيطرة الأجنبية * ، وقد تحدد هذا التأييد ولا يزال يتحدد بموجب مفاهيم الشيوعيين عن العالم ـ القائمة على أساس الماركسية اللينينية أي على التعاليم الثورية التي ترفض استثمار الانسان للانسان ، وظلم أمة لأمة ، ومنها ينطلق المبدأ اللينيني الذي يؤكد حق الأمم جميعا ، وحق الشعوب كبيرها وصغيرها في تقرير مصيرها بنفسها . ان الشعوب المناضلة من أجل حريتها واستقلالها وتقدمها ضد الاستعمار والامبريالية هي الحليف الطبيعي للمواطنين السوفييت .

وقد أكد لينين ضرورة وأهمية هذا التلاحم النضالي في المسودة الأولية للموضوعات في المسألة القومية ومسألة المستعمرات ، التي قدمت إلى المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية ( تموز ـ آب ١٩٢٠ ) ، والتي جاء فيها :

«ـ في الوقت الحاضر يطرح الوضع السياسي العالمي على بساط البحث ديكتاتورية البروليتاريا ، ولا مفر من أن تتركز جميع أحداث السياسة العالمية حول نقطة رئيسية واحدة ، هي نضال البورجوازية العالمية ضد الجمهورية الروسية السوفييتية التي لا مناص من أن تجمع حولها من جهة ، الحركات السوفييتية للعمال المتقدمين في جميع البلدان ، ومن الجهة الأخرى جميع الحركات التحررية للمستعمرات والأقوام المظلومة التي تقتنع بخبرتها المريرة أنه لا خلاص لها الا بانتصار السلطة السوفييتية على الامبريالية العالمية .

ـ وعلى ذلك لا يمكن في الوقت الحاضر الاكتفاء بمجرد الاعتراف أو المناداة بالتقارب بين شغيلة الأمم المختلفة ، بل إنما يتوجب السير على سياسة تحقيق أوثق التحالف بين جميع الحركات الوطنية وجميع الحركات التحررية في المستعمرات وبين روسيا السوفييتية ، على أن تحدد أشكال

* أنظر كتاب ـ أصدقاء العرب وأعداءهم ـ رافيك أروتيونوف ـ دار التقدم ـ موسكو.



هذا التحالف وفقا لدرجة تطور الحركة الشيوعية في صفوف البروليتاريا في كل بلد من البلدان أو حركة العمال والفلاحين التحررية الديمقراطية البورجوازية في البلدان المتأخرة أو بين القوميات المتأخرة » .

وفي ذات المؤتمر تساءل لينين قائلا : « ... أولا ، ما هو الأمر الأهم في موضوعاتنا ، ما هي فكرتها الأساسية ؟ » وأجاب « إنها الفرق بين الأمم المظلومة والأمم الظالمة ...» وأكد « ... أن السمة المميزة للامبريالية هي كون العالم كله منقسما في الوقت الحاضر ، كما نرى ، إلى عدد كبير من الأمم المظلومة ، وعدد ضئيل من الأمم الظالمة الحائزة على الثروات الطائلة والطاقة الحربية الجبارة * » . وأكد لينين في المؤتمر المذكور انه « ... ينبغي على الأممية الشيوعية ان تؤيد الحركات الوطنية الديمقراطية ـ البورجوازية في المستعمرات والبلدان المتأخرة» . وأجاب على سؤال لمراسل وكالة الأنباء الأمريكية يونيفرسال سيرفس ( ١٩٢٠/٢/١٨ ) تحت عنوان « مشاريعنا في آسيا » كما يلي :

«انها نفس مشاريعنا في أوروبا : التعايش السلمي مع الشعوب ، مع العمال والفلاحين من جميع الأمم التي تستيقظ على الحياة الجديدة ، على الحياة بلا استثمار ، بلا ملاكين عقاريين ، بلا رأسماليين ، بلا تجار » .

وهكذا نرى أن ثورة أكتوبر قد أكدت ضرورة تنسيق الكفاح ، وضرورة التلاحم النضالي بينها وبين الشعوب المظلومة والمستعبدة . لقد أوجد نجاح ثورة أكتوبر قاعدة استناد قوية لحركات التحرر الوطني ، ومنها حركة التحرر الوطني العربية والفلسطينية بشكل خاص على النحو الذي سنراه فيما بعد . وقد التزمت ثورة أكتوبر بمساعدة حركات التحرر الوطنية ، ورفعت حق الشعوب في الاستقلال وتقرير المصير ، وقامت بدعم كل الثورات التحررية ، والتف حولها كافة الثوار المناضلين ضد الاستعمار . لقد استطاعت شعوب الشرق ولأول مرة في تاريخها العريق ان

* أنظر كتاب ـ لينين ـ إستيقاظ آسيا ـ مجموعة مقالات ـ دار التقدم ـ موسكو.

تعتمد على دولة صديقة لا تسعى إلى شيء من المطامع ، بل تؤيد طموحها إلى الحرية والاستقلال الوطني . وكلما اشتدّ ساعد الدولة السوفييتية بالقوة والنجاح ، كانت تزداد امكانياتها في مجال تأييد حركة التحرر الوطني الثورية لشعوب الشرق ، وكان الشعور بهذا التأييد يزداد قوة واتساعا بين شعوب هذه البلدان ، ومنها شعبنا العربي ، وشعبنا العربي الفلسطيني خاصة .

وكما وضع ماركس في المرتبة الأولى مبدأ الأممية الاشتراكية الأساسي القائل ان شعباً يضطهد شعوبا أخرى لا يمكن أن يكون حرا ، كذلك أكّد لينين حق كافة الأمم في تقرير مصيرها * . وقال : «أن المقصود بحق الأمم في تقرير مصيرها ، هو انفصالها كدول عن مجموعات قومية أجنبية ، هو تأليفها دولا قومية مستقلة » . كما أكد في دراسة ـ الثورة الاشتراكية وحق الأمم في تقرير مصيرها ـ ( ١٩١٦ ) ـ « ان حق الأمم في تقرير مصيرها يعني بوجه الحصر حق الأمم في الاستقلال بالمعنى السياسي ، في حرية الانفصال السياسي عن الأمة المتسلطة المضطهدة» . واستنادا إلى هذا المبدأ أكد لينين « ... ولذا يترتب على الاشتراكيين ألا يطالبوا فقط بتحرير المستعمرات فورا واطلاقا ، ودون أي تعويض ـ والحال ، إن هذا المطلب لا يعني ، بتعبيره السياسي ، سوى الاعتراف بحق حرية تقرير المصير ، انما ينبغي عليهم أيضا أن يؤيدوا ويساندوا بأشد العزم والتصميم العناصر الأكثر ثورية في حركات التحرر الوطني البورجوازية الديمقراطية في هذه البلدان ، وأن يساعدوا في بناء ثورتها ، وفي نشوب حربها الثورية عند الاقتضاء ، ضد الدول الاستعمارية التي تضطهدها .

وأكد لينين : ان استيقاظ الجماهير من الخمود الاقطاعي انما هو أمر تقدمي ، وكذلك نضالها ضد الاضطهاد القومي ، وفي سبيل سيادة

* انظر كتاب ض ملاحظات انتقادية ـ حول المسألة الوطنية ـ حق الأمم في تقرير مصيرها ـ دار الطبع والنشر باللغات الأجنبية ـ موسكو.



الشعب وفي سبيل سيادة الأمة . ومن هنا ينجم هذا الواجب المطلق الذي يقضي على الماركسيين بالدفاع عن الروح الديمقراطية بأقوى مظاهرها وأشدها انسجاما وتماسكا في جميع نواحي المسألة الوطنية » وانه « ينبغي على البروليتاريا أن تخلع كل نير اقطاعي وأن تقضي على كل اضطهاد قومي » . وعارض لينين سياسة الضم والالحاق وذلك لأن الالحاق يخرق حرية الأمم في تقرير مصيرها ، وبتعبير آخر ، لأنه شكل من أشكال الاضطهاد القومي » . وأكد لينين « ان تحرير المستعمرات هو عبارة عن حق الأمم في تقرير المصير ، وغالبا ما ينسى الأوروبيون ان الشعوب المستعمرة ( بفتح الميم ) هي أمم أيضا » .

هذا هو الأساس السياسي الصلب الذي قام على اساسه التلاحم النضالي بين ثورة أكتوبر المجيدة وبين حركة التحرر الوطني العالمية . ومنها حركة التحرر والتقدم العربية بعامة والفلسطينية بخاصة .

إن الجبهة الموحدة بين الاتحاد السوفييتي وبين حركة التحرر الوطني كانت وما تزال ضرورة لا محاد عنها في النضال ضد العدو المشترك ـ الامبريالية العالمية كما أصبحت شرطا أساسيًا للتطور الظافر للعملية الثورية العالمية . وكان من تأثير ثورة أكتوبر المباشر أن ثارت في الشرق العربي موجة عارمة من الحركات الشعبية المعادية للاستعمار . ووجدت هذه الحركات الشعبية على الفور صدى وتأييدا لدى روسيا السوفييتية ـ وذلك بالرغم من ان الامبريالية العالمية وخصوصا امبريالية الولايات المتحدة الأمريكية تبذل كل جهودها لمنع توطيد الجبهة النضالية بين حركة التحرر الوطني العربية وبين الاتحاد السوفييتي ، كما تسعى لتفسيخ ونسف هذه الجبهة .

إن المبادىء الثورية التي رفعها الديمقراطيون ـ الاشتراكيون الروس بقيادة لينين ، والمضمون التقدمي لحركة التحرر العربية ، كانا الأساس الموضوعي لعلاقة الدعم والتعاون بين الطرفين .

فقبل ثورة أكتوبر ، كان لينين العظيم يتابع نضال الشعوب العربية من أجل الحرية والاستقلال ، ويدعم ويؤيد هذا النضال . فقد رفع صوته عاليا ضد الحملة الاستعمارية على المغرب عام ١٩١١ ، كما دافع عن قضية الشعب الليبي عام ١٩١٢ وذلك حينما بدأت عملية استعمار وغزو الأراضي الليبية ، واحتج لينين بقوة على هذه الحرب الاستعمارية التي أشعلت ضد الشعب الليبي قائلا : انها مجزرة مدنية متقنة ، يقتل فيها العرب بأحدث الأسلحة » .

وبعد الثورة وقفت الدولة السوفييتية ، وليدة ثورة أكتوبر ، ومنذ اليوم الأول لنشوئها إلى جانب الشعوب العربية المناضلة ضد الامبريالية والاستعمار . فقد تخلت عن جميع الامتيازات الاستعمارية التي كانت في يد القيصرية ، وفضحت ثورة أكتوبر أمام الرأي العام العالمي اتفاقية سايكس ـ بيكو التي كانت تنص على تقسيم مناطق النفوذ في العالم العربي بين انجلترا وفرنسا بموافقة روسيا القيصرية . وكانت تلك أول معونة سياسية ومعنوية ملموسة تقدمها الثورة لحركة التحرر الوطني العربية .

لقد أبدى لينين اهتماما خاصا بدسائس الدول الامبريالية في العالم العربي . وأثرت ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى تأثيرا هائلا على الشرق كله ، وقد انتشرت في الشرق وعلى نطاق واسع المراسيم الأولى للسلطة السوفييتية ، ونشرت بأمر من لينين اتفاقية سايكس ـ بيكو والوثائق السرية الأخرى لدول الوفاق حول استعباد الشرق الأوسط ، وأثارت هذه الوثائق استنكارا شديدا لدى شعوب البلدان العربية لدسائس الامبريالية . وعلم العرب بوثائق السلطة السوفييتية ونداءاتها عن طريق الصحافة وذلك بالرغم من الرقابة الشديدة .

وكان لثورة أكتوبر تأثيرها العظيم في مصير شعوب العالم العربي ، وكان الاتحاد السوفييتي أول بلد في العالم يقدم العون الأخوي لحركة التحرر الوطني للشعوب العربية . ومنذ سنة ١٩١٧ ، كان الشعب في كل بلد



عربي يهب إلى النضال ضد الظلم الأجنبي ، يجد الدعم والتأييد في بلاد السوفييت ، ويرتبط هذا التأكيد على حرية الشعوب واستقلالها ارتباطا مباشرا بالسياسة الخارجية المعادية للامبريالية التي تسير عليها الدولة الاشتراكية الأولى في العالم .

فالاتحاد السوفييتي الذي هو اول دولة اشتراكية في العالم ، تتناقض طبيعته مع كل اضطهاد للانسان أو استثمار له ، أو تمييز بينه وبين انسان آخر ، وإنه ليرفض هذا جميعا ، ويناهض كل سعي إلى الغزو والاغتصاب ، ويرى ذلك كله غريبا عليه . ويناضل من أجل ازالته والقضاء عليه . ولم يكن للاتحاد السوفييتي شيء من الامتيازات في أي مكان في العالم ، ولا موقع لقاعدة عسكرية أو استراتيجية أو مواقع اقتصادية ، ولا سبيل إلى شيء في هذا . بل كانت ومازالت المبادىء هي التي تحدد مواقفه وسياساته . وأبرز هذه المبادىء هو محاربة الاستعمار وتقديم العون والدعم لكافة القوى المناضلة ضد الاستعمار .

وهكذا خطوة خطوة ، كانت شعوب الشرق المظلومة ـ ومنها الشعوب العربية ـ تجد في الاتحاد السوفييتي ـ الدولة الاشتراكية الأولى في العالم ـ أكثر الحلفاء نفوذا في نضالها العادل ضد الاستعمار ، وليس من المصادفات ان الشعوب المظلومة في البلاد العربية قد ظفرت بالاستقلال بعد ثورة أكتوبر على الرغم من انتفاضها مرارا على المستعمرين ، فالواقع أن ثورة أكتوبر قطعت سلسلة الامبريالية ، ورفعت راية الحرية على سدس العالم ، وطبيعي ان الانعطاف الجذري انما طرأ على حركة التحرر الوطني للشعوب العربية حينما زاد التقارب بين بلدان الشرق العربي وبين الاتحاد السوفييتي .

على هذه القاعدة المتينة من الأهداف المشتركة كان اللقاء بين ثورة أكتوبر ، ووليدها الاتحاد السوفييتي العظيم ، وبين حركة التحرر والتقدم العربية . ويؤكد التاريخ العربي المعاصر أن هذا اللقاء كان مفيدا ومثمرا ،

وكان دائما لصالح القضايا العربية ، كما أن حجمه ومدى عمقه وبالتالي مدى نتائجه كانت ومازالت تتوقف على مدى نضج الفصائل المختلفة لحركة التحرر والتقدم العربية ، وعلى مدى اقترابها من مواقع سياسية واجتماعية أكثر ثورية وتقدمية وجذرية . ومدى مقدرتها على استيعاب الدعم السوفييتي والاستفادة منه .

ولقد كانت حركة التحرر الوطني الفلسطيني فصيلا من فصائل حركة التحرر الوطني العربية ـ وكان الأساس السياسي للتعاون بينها وبين ثورة أكتوبر ووليدها الاتحاد السوفييتي هو الأساس العام الذي شرحناه سابقا والذي تشترك فيه حركة التحرر الوطني الفلسطيني مع حركة التحرر الوطني العربية . وجوهره دعم الاتحاد السوفييتي لكافة الشعوب المناضلة من أجل حريتها واستقلالها . وذلك نظرا للنضال المشترك الذي تخوضه هذه الشعوب ويخوضه الاتحاد السوفييتي ضد العدو المشترك وهو الاستعمار والامبريالية وأعوانهما .

وبالرغم من هذه السمات العامة بين حركة التحرر الوطني الفلسطيني وبين مجمل فصائل حركة التحرر الوطني العربية ، فإنه يمكن القول ان العلاقة بين ثورة أكتوبر ووليدها الاتحاد السوفييتي وبين القضية الفلسطينية لها طابع خاص ، وذلك نظرا للطابع الخاص الذي أخذته القضية الفلسطينية منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتّى الآن ، وذلك بالرغم من وحدتها وتلاحمها وكونها جزءا لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني العربية ككل . وبما أن موضوع بحثنا هو الاتحاد السوفييتي وقضية فلسطين ، فاننا سنحاول من الآن وصاعدا ، وبعد أن قدمنا الخلفية السياسية التي أكدت حقيقة وجود ثورة أكتوبر والاتحاد السوفييتي دائما وأبدا في صف القوى المناضلة من أجل تحررها السياسي والاجتماعي ، تلك الخلفية التي يستند عليها التأييد والدعم الذي يقدمه الاتحاد السوفييتي لكافة فصائل حركة التحرر الوطني ومنها الفصيل الفلسطيني ، نقول سنحاول من الآن فصاعدا ان نصب اهتمامنا على الخصوصية التي اتسمت بها حركة التحرر الوطني



الفلسطيني ، وعلى الطابع الخاص الذي اتخذته العلاقة بين ثورة أكتوبر والاتحاد السوفييتي وبين القضية الفلسطينية . مؤكدين ان هذا الطابع الخاص في العلاقة يعود إلى تعقيد هذه القضية ، وتداخل العديد من العوامل فيها ، المحلية منها والعالمية ، وشمولها لعناصر سياسية وايديولوجية ، ولاستمرارها لحقبة طويلة من الزمن .

يستند موقف الاشتراكيين ـ الديمقراطيين الروس ، وثورة أكتوبر ، والاتحاد السوفييتي من القضية الفلسطينية إلى مبادىء النظرية الماركسية والماركسية ـ اللينينية فيما بعد ، وإلى مقررات مؤتمرات الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي .

وسنحاول ، وبشيء من التفصيل تقديم الجوانب المختلفة لهذا الموقف العلمي والمبدئي ، ازاء مختلف عناصر القضية ، وفي كافة المراحل التي مرت بها ، ابتداء من أواخر القرن التاسع عشر وحتّى الآن . ويتمثل هذا الموقف العلمي والمبدئي في جانبين أساسيين . الجانب الأول هو الجانب السياسي الذي قام على الأساس الذي شرحناه سابقا والذي تمثل وتجسد في موقف التأييد والدعم الشامل للشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل حريته واستقلاله وتقرير مصيره . أما الجانب الثاني فهو الجانب الايديولوجي والذي يتمثل في الدحض العلمي لكافة الأسس النظرية التي استندت اليها الحركة الصهيونية وإسرائيل فيما بعد . وهذا ما سنحاول توضيحه بشيء من التفصيل .

لقد حلل ماركس ومنذ عام ١٨٤٤ ما يسمّى بـ « المسألة اليهودية » . ففي دراسته الشهيرة ـ المسألة اليهودية ـ دحض كارل ماركس الزعم القائل بأزلية المسألة اليهودية ، كما دحض كافة الحلول غير العلمية لحل هذه المسألة * .

---

* أنظر ـ المسألة اليهودية ـ كارل ماركس ـ ترجمة محمد عيتاني ـ مكتبة المعارف ـ بيروت .

كتب ماركس :

لنفحص اليهودي الواقعي ـ وليس يهودي السبت ـ كما يفعل بوير ، بل اليهودي الواقعي » وتساءل ماركس : «ما هو الأساس الدنيوي لليهودية ؟ » وأجاب انه «المصلحة العملية والمنفعة الشخصية » واستنتج « إذن فالعهد الحاضر بتحرره من المتاجرة والمال ، وبالتالي من اليهودية الواقعية والعملية ، انما يحرر نفسه أيضا » . وأضاف « ... والتنظيم الاجتماعي يلغي الشروط الضرورية للمتاجرة ، وبالتالي يلغي امكانية المتاجرة . وسوف يجعل وجود اليهودي مستحيلا » . وخلص ماركس إلى هذه النتيجة « ... ان التحرير اليهودي ـ في معناه الأخير ـ يكمن في تحرير الانسانية من اليهودية » وأضاف : لقد تحرر اليهودي فعلا ، ولكن على الطريقة اليهودية . إن اليهودي ، مثلا ، الذي لا يحسب له حساب في فيينا ، هو الذي يقرر بقوته المالية مصير المملكة كلها . إن اليهودي الذي يكون في أصغر الدول الألمانية محروما من الحقوق ، هو الذي يقرر مصير أوروبا » . وكتب ماركس في ذات الدراسة : « ... وحين ينجح المجتمع في الغاء الجوهر العملي لليهودية ، المتاجرة وشروطها ، عندئذ يصبح وجود اليهودي مستحيلا ، ذلك لأن ضميره لم تبق ثمة من حاجة اليه ، وذلك لأن الأساس الذاتي لليهودية ، الحاجة العملية ، قد اتخذت شكلا انسانيا ، وذلك لأن المنازعة بين الوجود الفردي والمحسوس بالانسان ووجوده الاجتماعي قد ألغيت » . وأضاف ماركس « ..التحرر الإجتماعي لليهودي ، انما هو تحرير المجتمع من اليهودية » . وأكد أن « المال هو اله إسرائيل المطاع ، وإنه لا ينبغي لأي اله أن يعيش » .. ووصل ماركس في بحثه إلى الحقيقة التالية «ان قومية اليهودي الوهمية هي قومية التاجر ، قومية رجل المال » .

وهكذا نرى كيف دحض ماركس الأسس التي قامت عليها الحركة الصهيونية وإسرائيل فيما بعد . وكيف أكد ان التكتل القومي اليهودي



ظاهرة مرتبطة بالمجتمع البورجوازي ... وان تحرير اليهود لا يكون الا عن طريق تحريرهم اجتماعيا ، وذلك باعادة تنظيم المجتمع لمنع الوساطة التجارية ، إذ أنها البيئة التي تنتعش فيها البورجوازية واليهودية ، والقضاء على هذه الظروف من شأنه القضاء على اليهودية كظاهرة اجتماعية ، وبالتالي حلّ المسألة اليهودية .

وتابع لينين دحض أسس الحركة الصهيونية في المرحلة اللاحقة لتلك المرحلة التي شهدت ولادة الحركة الصهيونية . لقد حلل لينين الصهيونية نظريا ، واتخذ مواقف عملية ضدها ، ودحض منطلقاتها الفكرية ، وفضح جوهرها الطبقي الرجعي ودورها التخريبي العدائي . لقد واجه لينين المظاهر الأولى للحركة الصهيونية عندما كانت بعد في فترة التكوين .

لقد فضح لينين فكرة « شعب الله المختار » و« نقاوة جنس اليهود » . كما فضح فكرة أزلية اللاسامية ، وربط بين اللاسامية ومصالح الفئات البورجوازية . فقد كتب في معرض رده على محاولة البونديين اتهام البروليتاريا الروسية باللاسامية ليفضح هذه البدعة الموغلة بالرجعية : « لو أن البونديين ، بدلا من غضبهم الغبي المضحك على لجنة كاترينو سلافسكي ، كلفوا أنفسهم عناء التفكير ولو قليلا بهذه المسألة وصفوا حسابهم من كراس كاوتسكي الذي اصدروه هم أنفسهم منذ زمن قريب بلغتهم العامية حول الثورة الاجتماعية لفهموا اذن الصلة الأكيدة القائمة بين اللاسامية من جهة ومصالح الفئات البورجوازية ـ لا مصالح الطبقة العاملة ـ من جهة أخرى » . كما أكد لينين بأنه «ليست الخصائص القومية وحدها بل ان الخصائص العرقية لليهودية أيضا خاضعة الآن للدراسة العلمية المعاصرة » .

ودعا لينين إلى اندماج اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها ، وفضح الجهود الصهيونية لضمان عزلة اليهود وذلك من أجل استمرار السيطرة عليهم . ومنذ ١٩٠٣ تساءل لينين : «هل يمكن تفسير ذلك الواقع وهو :

ان القوى الرجعية بالذات في أوروبا كلها ، وخاصة في روسيا ، تتألب ضد اندماج اليهود ، وتحاول تكريس عزلتهم نهائيا بأنه مجرد صدفة ؟ !

وشن لينين حملة ضد « البوند » ـ الاتحاد العام للعمال اليهود في روسيا وليتوانيا ـ وكتب مؤكدا ان اندماج اليهود هو الحل الوحيد للمسألة اليهودية . « تبرز المسألة اليهودية على هذا النحو : اما الاندماج أو العزلة . إن فكرة «القومية اليهودية» تحمل طابعا رجعيا سافرا ليس عند أنصارها ( الصهاينة ) فحسب ، بل وعند أولئك الذين يحاولون جمعها مع أفكار الاشتراكيين الديمقراطيين ( البونديين ) . ان كارل كاوتسكي ، إذ يعني اليهود الروس بصورة خاصة ، يعبر عن ذلك بحيوية أكثر . إن العداء للفئات الغريبة من السكان سوف يمحى فقط عندما تصبح الفئات اليهودية غير غريبة على السكان . بل تندمج مع الجماهير العامة . انه الحل الوحيد للمسألة اليهودية .وعلينا نحن ان نساعد كل ما من شأنه أن يساعد في القضاء على العزلة اليهودية . وهاهو حزب البوند يقف ضد هذا الحل الوحيد الممكن ، فهو لا يعمل من أجل القضاء على عزلة اليهودية ، وانما على تقويتها وتعزيز شرعيتها . » . كما أشار لينين إلى حركة الاندماج اليهودية . « ... في أوروبا كلها كان سقوط القرون الوسطى وتطور الحرية السياسية يسيران جنبا إلى جنب مع رفع الوصاية السياسية عن اليهود ، ومع انتقالهم من لغتهم العامية إلى لغة الشعب الذي يعيشون بين ظهرانيه ، ومع التقدم الأكيد لاندماجهم مع السكان المحيطين بهم » .

كما استنكر لينين اتجاه البورجوازية اليهودية نحواقامة دولة يهودية مستقلة . ورفض ما يسمى بالقومية اليهودية ، وقال : « ان الثقافة القومية اليهودية هي شعار الحاخامات والبورجوازيين ، أي انه شعار أعدائنا » .

وأنكر لينين الموضوعة القائلة اذ اليهود يشكلون امة . فقد كتب في دراسته ملاحظات انتقادية حول المسألة الوطنية مؤكدا ان «اليهود في العالم المتحضر لا يشكلون أمة ، ان أنهم قد أصبحوا في معظمهم مندمجين ...



واليهود في غاليسيا وروسيا ليسوا أمة ... انهم مازالوا طائفة في هذه البلاد . إن دراسة التاريخ اليهودي لتؤدي بنا إلى هذه النتيجة حتما » . وأضاف لينين فاضحا جهود البورجوازية اليهودية لتحقيق استمرار عزلة اليهود وعدم اندماجهم : « ولم يرتفع صوت ضد الاندماج من جانب خيرة اليهود ، الذين مجدهم تاريخ العالم والذين قدموا للانسانية مرشدين متقدمين في طريق الديمقراطية والاشتراكية .

وهكذا نرى كيف وقف لينين ضد الحركة الصهيونية وضد الأفكار الصهيونية ، وكيف وصف الصهيونية العالمية بأنها : « التيار الرجعي للبورجوازية لليهودية » ، وكيف وصف فكرة « الأمة اليهودية » بأنها «كاذبة ورجعية في حقيقتها ومن شأنها أن تخلق لدى الكادحين اليهود مباشرة أو بصورة غير مباشرة ، نفسية ـ الغيتو ـ المشبعة بروح العداء للاندماج مع الغير » .

لقد تصدى لينين بقوة لمؤامرات الصهاينة التي برز منها سعيهم لتوحيد المواطنين اليهود في شتّى البلدان تحت راية «الأمة العالمية » ، وفي كفاحه ضد زعامة ـ البوند ـ التي تسلحت بالكثير من الأفكار الصهيونية .

كذلك اثبت ستالين عدم وجود أمة يهودية ، وقال : «كل ما هو مشترك بين اليهود هو الدين والأصل وبعض مخلفات الشخصية القومية ، وهو ما لا يكفي لتكوين أمة مستقلة » . كذلك تصدّى ستالين للصهيونية ووصفها بأنها « مظهر للشوفينية الضجة » . وأضاف ان الصهيونية « حركة سياسية رجعية تجمع أنصارها من اليهود من صغار ومتوسطي البورجوازيين والمثقفين ورجال الأعمال والفنيين وأكثر القطاعات تخلفا من العمال اليهود ، وتهدف إلى تنظيم دولة بورجوازية يهودية في فلسطين ، كما تهدف إلى فصل جماهير الطبقة اليهودية العاملة عن النضال العام للبروليتاريا » .

ولم تكتف ثورة أكتوبر بهذا الفهم النظري والعلمي لمضمون ولحقيقة الحركة الصهيونية ، بل وخاضت كذلك نضالا دؤوبا ضد المؤامرة الامبريالية ـ الصهيونية التي كانت تدبر لغزو فلسطين العربية والسيطرة عليها ، وتحويلها إلى دولة يهودية . وتزعم القادة اليهود في الحزب الشيوعي الروسي الحركة ضد الصهيونية . واتخذت الفروع اليهودية في الحزب الشيوعي في موسكو في حزيران ١٩١٩ قرارا نص على أن الحزب « الشيوعي » الصهيوني في سياسته ازاء فلسطين يشكل أداة للامبريالية المتحالفة التي تحارب الثورة البروليتارية .

وفي ١٩١٩/١٢/٢٨ نشرت المفوضية المؤقتة لشؤون اليهود القومية لدى مفوضية الشعب لشؤون القوميات في جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية نداء خاصا أشار باستنكار شديد إلى أن الصهاينة يحاولون ازاحة العرب من فلسطين ويستعدون لانشاء دولة يهودية لهم هناك .. وجاء في هذا النداء « ... ان جماهير الشغيلة اليهود ترى في جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية وطنها الاشتراكي الذي تدافع عنه في الجبهات مع عمال روسيا وفلاحيها ضد امبريالية دول الوفاق وجميع العملاء ... اننا لسنا بحاجة إلى أية بلدان أخرى . ولا نبدي أية حقوق قومية لامتلاك فلسطين ، ونحن نعترف بهذه الحقوق كاملة لجماهير العرب واليهود الكادحة » .

ولعب المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية ( الكومنترن ) الذي عقد في تموز ـ آب ١٩٢٠ دورا كبيرا للغاية في فضح دسائس الصهاينة في فلسطين . ففي « المسودة الأولية للموضوعات في المسألة القومية ومسألة المستعمرات » التي أعدها لينين في حزيران ١٩٢٠ من أجل المؤتمر ، أفرد البند الحادي عشر لخصائص النضال الايديولوجي في البلدان المستعمرة



والتابعة ، وأشار القسم السادس في هذا البند إلى « ضرورة التوضيح والفضح الدائمين أمام أوسع جماهير الشغيلة ، وفي جميع البلدان ، وخصوصا المتخلفة منها ، للخداع الذي تمارسه الدول الامبريالية باستمرار والتي تنشىء ، بحجة تأسيس دول مستقلة سياسيا ، دولا تابعة لها كليا من النواحي الاقتصادية والمالية والعسكرية » .

وقد طرحت في هذا المؤتمر بكامل الحدة مسألة ضرورة فضح نظرية وتطبيق الصهيونية الرجعية ـ وخصوصا تأسيس دولة صهيونية في فلسطين تحت الحماية البريطانية . وأشارت مندوبة المؤتمر فرومكيفا إلى « أن السكان اليهود في فلسطين لا يشكلون أغلبية . فهنا أقلية تسعى إلى اخضاع جماهير الشغيلة التي تشكل أغلبية البلاد لنير دول الوفاق . وعلينا أن نناضل بأشد ما يمكن من الحزم ضد هذا النوع من الميول . فالصهاينة يسعون إلى كسب انصار لهم في جميع البلدان ، وهم يخدمون بدعايتهم وتحريضهم مصالح طبقة الرأسماليين . ويجب على الأممية الشيوعية أن تكافح هذه الحركة بأشد ما يمكن من الحزم * » .

ودحض المؤتمر الرأي القائل ان اهداف الصهاينة تتلخص في العمل عن طريق الهجرة الواسعة وانشاء المستوطنات الزراعية والمؤسسات الصناعية في فلسطين ، بقصد ايجاد بروليتاريا زراعية وصناعية تتزعم فيما بعد نضال الفلاحين العرب ضد الاقطاعيين والامبرياليين . واتخذ المؤتمر قرارا بشجب النشاط الصهيوني في فلسطين .

وفي ٢٨ تموز ١٩٢٠ أقر المؤتمر الثاني المذكور للكومنترن الموضوعات اللينينية حول المسألة القومية ومسألة المستعمرات ، تلك الموضوعات التي

---

* أنظر كتاب ـ سياستان إزاء العالم العربي ـ بونداريفسكي ـ دار التقدم ـ موسكو .

جاء فيها : « ... والدليل الواضح على خداع جماهير شغيلة الأمة المضطهدة بالجهود المشتركة لامبريالية دول الوفاق وبورجوازية هذه الأمة يتجلّى في عملية الصهاينة بشأن فلسطين . كما يتجلّى في الصهيونية عموما التي تقدم إلى الاستعمار البريطاني ، وبحجة تأسيس دولة يهودية في فلسطين ، قربانا هو السكان العرب الكادحون في فلسطين ، حيث يشكل الشغيلة اليهود مجرد أقلية ضئيلة » .

وهكذا يمكن القول أن المؤتمر الثاني للكومنترن قد فضح ، بقيادة لينين ، فضحا تاما الجوهر الاستعماري الاستغلالي « لعملية الصهاينة بشأن فلسطين » ، وأثبت أن المقصود لم يكن مجرد «وطن يهودي» متواضع ، كما حاولت أن تصوره الدعاية البريطانية ، بل تأسيس دولة صهيونية في قلب العالم العربي على أساس استغلال الشعب العربي واضطهاده . وهكذا قدم لينين والبلاشفة والكومنترن منذ عام ١٩٢٠ سلاحا نظريا فعالا للقوى التقدمية في العالم العربي بغية مكافحة الصهيونية والامبريالية .

ولقد وقف الاتحاد السوفييتي بقيادة لينين بقوة وحسم ضد الانتداب البريطاني الذي فرض على فلسطين . واستنكرت الحكومة السوفييتية نظام الانتداب . وقال لينين : « نحن نعلم حق العلم انهم عندما يتحدثون عن توزيع الانتدابات على المستعمرات ، فإنما يعنون توزيع الانتدابات للسلب والنهب ، واعطاء أقلية ضئيلة من سكان الأرض حق استثمار الأكثرية من سكان الكرة الأرضية » .

وفي عام ١٩٢٠ أصدر مؤتمر الشعوب الشرقية المنعقد في باكو قرارا بشجب الانتداب البريطاني على فلسطين . وفي ١٩٢٢/١٢/٣٠ نشر الوفد السوفييتي في مؤتمر لوزان مذكرة بشأن المسألة الشرقية طالب فيها بالغاء نظام الانتداب ، بما فيه طبعا ، الانتداب البريطاني على فلسطين العربية .



ومنذ ذلك الوقت وحتّى الآن والبحاثة السوفييت ما زالوا يقدمون الدراسات التي تقوم على أساس الماركسية ـ اللينينية ، والتي تقوم بتحليل الحركة الصهيونية ، فكرا وممارسة ، والتي تفضح حقيقة ومضمون هذه الحركة ، وتؤكد حتمية التناقض العدائي بينها وبين الاشتراكية .

في دراسته الحادة ـ احذروا الصهيونية ـ * أوضح يوري ايفانوف الحقائق التالية بصدد الحركة الصهيونية :

اسطورة العزلة الأزلية لليهود وعدم اندماجهم في المجتمعات التي عاشوا فيها . وأكد أن الجاليات اليهودية البابلية لم تكن تتميز عن غيرها من الجاليات المحيطة بها من حيث تركيبها الطبقي ... ولكن عملية « اندماج » اليهود لم تكن لترضي تلك الفئة الموسرة في الجاليات اليهودية البابلية مع الزمن عن التفاهم باللغة العبرية القديمة وتحولوا عنها إلى اللغة الآرامية ... ان كثرة اليهود وتحسن أوضاعهم المادية في بابل جعلت « آباءهم » الروحيين هناك يؤكدون انه « هنا ( في بابل ) يتفجر نبع الحكمة والنبوءة ، ومن هنا بالذات ( وليس من أورشليم ) يشع برج الفجر الوضاء على شعبنا بالنور ... وهكذا تتحطم الأكذوبة القائلة بـ « حنين اليهود الأزلي » للعودة إلى فلسطين على صعيد الحقائق التي ترجع حتّى إلى القرن الأول الميلادي .

وفي عام ١٨٨٥ صرح المندوبون إلى المؤتمر القومي العام لممثلي الكنيس اليهودي في بتسبورغ : « ... نحن لا ننتظر العودة إلى فلسطين ... ان أمريكا هي أرض صهيون » . وفي هامبورغ كانت ترتل الأناشيد الدينية باللغة الألمانية . وفي فرنسا اعلن العمال اليهود بمناسبة احتفالهم بعيد أول ايار عام ١٨٩٢ « ... نحن العمال اليهود جنود في جيش الاشتراكية » .

* كتاب ـ إحذروا الصهيونية ـ يوري إيفانوف ـ وزارة الثقافة السورية .

إن البيئة الاجتماعية ـ الاقتصادية في بلدان أوروبا الاقطاعية التي كانت تحدد تلك الدرجة القصوى من عزلة الفئات الاجتماعية داخل كل طبقة على حدة ، انما كانت السبب الرئيسي لذلك العزل الصارم للجاليات اليهودية وفي اقامة جدران ـ الغيتو ـ المنيعة حولها . ولقد جاء ـ الغيتو ـ الأول في اسبانيا وصقلية في الفترة المبكرة من القرون الوسطى بناء على طلب اليهود أنفسهم ... كما أن الاضطهاد الديني الذي كان يلاقيه اليهود في القرون الوسطى كان في أساسه نتيجة لعوامل اقتصادية بحتة .

وفي عصر الرأسمالية سقطت حواجز ـ الغيتو ـ اليهودية لتفسح المجال مرة أخرى لعملية اندماج اليهود مع شعوب تلك البلدان التي يعيشون فيها ، وقد كتب لينين « ... في أوروبا كلها كان سقوط القرون الوسطى وتطور الحركة السياسية يسيران حنبا إلى جنب مع رفع الوصاية السياسية عن اليهود ، ومع انتقالهم من لغتهم العامية إلى لغة الشعب الذي يعيشون بين ظهرانيه ، ومع التقدم الأكيد لاندماجهم مع السكان المحيطين بهم . » .

ان الصهيونية المعاصرة هي ايديولوجيا وتنظيم متشعب ، وتطبيق سياسي للبورجوازية اليهودية الكبيرة التي نمت مع الأوساط الاحتكارية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي غيرها من الدول الامبريالية ، والمحتوى الأساسي للصهيونية انما هو الشوفينية الحربية والعداء للاشتراكية .

لقد نشأت الصهيونية وتكونت كايديولوجيا وتنظيم في نهاية القرن التاسع عشر ، في فترة المعارك الطبقية الحادة التي خاضتها البروليتاريا الدولية في فترة انتهاء عملية تحول الرأسمالية إلى الامبريالية . وهكذا نشأت الصهيونية كأحد ذيول الايديولوجيا الامبريالية .



ان اتحاد الشركات الصهيونية الدولي هو الذي يقوم بحلقة الوصل بين أشد القوى رجعية في الدول الامبريالية ، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا الغربية وبريطانيا ، من جهة ، وبين العسكرين الإسرائيليين من جهة أخرى .

وغني عن الذكر ان حماية وتعزيز مواقع الامبريالية جزء لا يتجزأ من الهدف الرئيسي للصهيونية العالمية . كما أن المنظمة الصهيونية العالمية مرتبطة اقتصاديا ارتباطا وثيقا بالاحتكارات الضخمة للدول الامبريالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية . والصهيونية هي نظام رجعي النظرات ، ونظام للتنظيمات الرجعية التي تخدم الامبريالية أيضا ، أي انها ظاهرة طبقية .

وأكد ايفانوف ان الحركة الصهيونية لم تنشأ كحركة شعبية ، بل كمؤسسة رأسمالية صرفة ، وكان المساهمون فيها من أولئك المحتكرين الكبار الذين يتقاسمون فيما بينهم الكثير من البلدان ، وكان الزعماء الصهاينة هم التجار الكبار فيها ، وتكونت الحركة الصهيونية كمؤسسة استعمارية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأوساط الامبريالية .

وقد سعى قادة الحركة الصهيونية دائما إلى أن يطابقوا ما بين الصهيونية واليهودية ، وهدفهم من ذلك هو اخضاع اليهودية التي صارت اعجز من أن تقوم بوظيفة ـ الغيتو ـ الروحي بصورة فعالة للصهيونية ، واستخدامها كوسيلة ثانوية فقط » .

وأوضح ايفانوف في دراسته القيمة التناقض التناحري بين الاشتراكية والصهيونية ، وأكد « ... ان الاشتراكية تعترض على الصهيونية طريقها ، ولهذا فإن الصهيونية والاشتراكية لا يشكلان قضيتين متنافرتين وحسب ، وانما هما عنصران ينفي أحدهما وجود الآخر نفيا قاطعا » .

وأوضح ايفانوف في دراسته القيمة التناقض التناحري بين الاشتراكية والصهيونية ، وأكد « ... ان الاشتراكية والصهيونية ، وأكد « ... ان الاشتراكية تعترض على الصهيونية طريقها ، ولهذا فإن الصهيونية طريقها ، ولهذا فإن الصهيونية والاشتراكية لا يشكلان قضيتين متنافرتين وحسب ، وانما هما عنصران ينفي أحدهما وجود الآخر نفيا قاطعا » .

ولهذا لم يكن مستغربا أن تكون ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى ضربة قاصمة للكونسرسيوم الصهيوني الدولي . وبالتالي أيضا لم يكن مستغربا ان تركز كل جهود الصهيونية في محاولات للقضاء على الدولة السوفييتية .

هذه هي الأسس السياسية والايديولوجية التي حددت وما زالت تحدد موقف الاتحاد السوفييتي من الحركة الصهيونية ، ومن السياسة التوسعية والعدوانية لحكام إسرائيل المرتبطين بالامبريالية .

ولقد انعكست مبادىء اكتوبر هذه وتجسدت في مواقف الاتحاد السوفييتي اللاحقة ازاء القضية الفلسطينية . فلم يكتف الاتحاد السوفييتي بفضح الحركة الصهيونية ، وتسليط الأضواء على مؤامرة غزو فلسطين ، بل يمكن القول انه تم التوافق في المواقف بين الجانب السوفييتي والفلسطيني في الفترة التي هب فيها الشعب العربي الفلسطيني ضد الاستعمار البريطاني وضد الغزاة الصهاينة .

فعندما اندلعت الثورة العربية في فلسطين عام ١٩٢٩ أيدها الاتحاد السوفييتي ورأى فيها حركة تقدمية ناضجة ، وذلك لأنها حركة زراعية عظيمة تعكس الصراع الطبقي الحاد في القرية العربية ، كما انها موجهة ضد اليهود لكونهم أقلية تتمتع بامتيازات ضخمة ، وان تلك الحركة المعادية



لليهود ستكتسب طابعها المعادي للاستعمار والاقطاع والحكومة . لقد اعتبرت موسكو هذه الثورة ثورة يقوم بها الفلاحون العرب ضد الاستعمار البريطاني وأعوانه من الصهاينة .

وفي المرحلة اللاحقة ازدادت أهمية منطقة الشرق الأوسط العالمية وفي الوقت ذاته ازداد الصراع من أجل تحديد مستقبل تطورها . وبقي الاتحاد السوفييتي وفيا للمبادىء اللينينية في السياسة الخارجية ، تلك المبادىء التي تقضي بتقديم العون والتأييد لحركة شعوب الشرق المناضلة ضد الاستعمار .

ولذلك فعندما اندلعت ثورة ١٩٣٦ في فلسطين أيدها الاتحاد السوفييتي ، ووقف إلى جانبها ، كما دعا الكومنترن إلى تأييد هذه الثورة التي وصفت بأنها « حركة التمرد الباسل العربية » ، حيث أن اليهود قد خربوا الصناعات العربية . وأكثر من ذلك فقد طالب الاتحاد السوفييتي بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين وباحتفاظ فلسطين بعروبتها . حيث انه عندما أثيرت مسألة تقسيم فلسطين لأول مرة عام ١٩٣٧ اعترض الاتحاد السوفييتي عليها ، باعتبار ان العرب سيفقدون بالتقسيم أفضل أراضيهم ، كما أن انشاء دولة يهودية سيوجّه ضربة مؤلمة إلى الحركة الثورية العربية ، بالاضافة إلى أن مثل هذه الدولة لن يستفيد منها سوى البورجوازية اليهودية * .

وبالرغم من المقدرة النضالية الخارقة للشعب العربي الفلسطيني ، الذي اتبع أشكال النضال كافة ضد المؤامرة الدولية ، التي دبرتها القوى الاستعمارية والحركة الصهيونية من أجل غزو فلسطين واغتصابها وتشريد شعبها ، وكذلك بالرغم من الدعم الذي قدمه الاتحاد السوفييتي وكافة

---

* أنظر كتاب ـ الإتحاد السوفييتي والشرق الأوسط ـ والترلاكور

القوى الديمقراطية والتقدمية في العالم لنضال الشعب الفلسطيني ، فإن حلقات المؤامرة تابعت تسلسلها ، وعملت بريطانيا بلا كلل لتهيئة ظروف فلسطين لقيام الدولة الصهيونية ، معتمدة في ذلك أيضا على تأييد الدول الامبريالية كافة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، التي أصبحت بعد الحرب العالمية الثانية قائدة المعسكر الامبريالي وزعيمته ، وانتقلت نتيجة لذلك قيادة الحركة الصهيونية ومركزها وولاؤها الرئيسي إلى الولايات المتحدة بعد أن كان متمركزا في بريطانيا الدولة الأقوى في منظومة دول الاستعمار القديم ، وصاحبة الانتداب على فلسطين ، والمتعهدة بمشروع تهيئة الظروف لقيام الدولة الصهيونية .

لقد أوصلت بريطانيا الأزمة في فلسطين إلى ذروتها ، بعد أن كانت كافة الظروف السياسية والعسكرية ، المحلية والدولية ، مهيئة لقيام الدولة الصهيونية . عند ذلك عرضت بريطانيا قضية فلسطين على الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ .

وفي المنظمة الدولية ظهر اتفاق الدول الاستعمارية جميعها ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، ضد العرب . وتصدّى الاتحاد السوفييتي للدول الامبريالية فاضحا تآمرها وأطماعها البترولية والاستراتيجية في العالم العربي . وفي وجه هذا التآمر الامبريالي ضد حرية واستقلال الشعب الفلسطيني ، وضد عروبة فلسطين، وقف الاتحاد السوفييتي كعادته إلى جانب هذا الشعب المناضل ، وقدم مشروعا يؤمن قيام دولة مستقلة ديمقراطية في فلسطين ، يعيش فيها العرب واليهود على السواء ، ويضمن وقف الهجرة اليهودية إلى هذه الدولة ، وقال المندوب السوفييتي في جلسة ١٩٤٧/٥/١٥ « ... لا يمكن ضمان مستقبل شعب فلسطين الا باستقلاله ، ذلك الاستقلال الذي يضع أسس التعاون بين العرب واليهود



في فلسطين » ، وطالب المندوب السوفييتي بايجاد دولة ديمقراطية مستقلة في فلسطين يتمتع فيها العرب واليهود بحقوق متساوية ، فايجاد مثل هذه الدولة المستقلة هو أحد الحلول الجديرة بأعظم اهتمام ، لأنه سيكون أساسا معقولا للتعاون السلمي بين العرب واليهود * .

وأثناء بحث القضية في الأمم المتحدة بذل المسؤولون العرب آنذاك جهدهم لحل القضية عن طريق التفاهم مع الدول الاستعمارية بمعزل عن الاتحاد السوفييتي ، وحتّى ان بعض الزعماء العرب من ذوي الاتجاهات الوطنية لم يتجرأوا أمام تهويش الاستعمار والرجعية ، على اقامة أية صلات مع الدولة السوفييتية وممثلها في الأمم المتحدة لتبادل الرأي حول أنسب الحلول الملائمة للعرب في هذه القضية المعقدة . وهكذا تمكن المستعمرون الأمريكيون والانجليز بالتعاون مع الصهيونية العالمية وبالتواطؤ مع الحكام الرجعيين العرب أن يلعبوا لعبتهم المزدوجة المعروفة * .

أمام موقف الدول الاستعمارية المعادي للشعب العربي الفلسطيني ، والمعارض للمشروع السوفييتي القاضي بانشاء دولة مستقلة ديمقراطية تضم العرب واليهود ، وموقف الرجعية العربية المتواطئة مع الامبريالية والصهيونية ، أيد الاتحاد السوفييتي المشروع الذي يقضي بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود . ضمن شروط مبدئية عديدة في مقدمتها انهاء الانتداب البريطاني وانسحاب القوات البريطانية من فلسطين ، ووقف الهجرة اليهودية واقامة نوع من الوحدة الاقتصادية بين القسمين تكون عاملا للتوحيد بينهما في المستقبل . متصورا أنه بذلك يمكنه التقليل من الأضرار التي لحقت بالسكان العرب من جراء هذا القرار .

* أنظر كتاب ـ اليسار الحقيقي واليسار المغامر ـ بقلم يساري لبناني ـ منشورات الفارابي .

* أنظر ـ حركة التحرر الوطني والنضالي في سبيل الإشتراكية ـ خالد بكداش .

بعد صدور قرار التقسيم وقف اندريه غروميكو المندوب السوفييتي في مجلس الأمن ليعلن : «ان الاتحاد السوفييتي لا يزال يتعاطف مع الرغبات القومية للشرق العربي . وان الاتحاد السوفييتي مقتنع بأن الدول العربية ستظل تنظر صوب موسكو متوقعة مساعدة الاتحاد السوفييتي في نضالها من أجل آمالها المشتركة» .

وبعد قيام « دولة إسرائيل » أخذت تبرز وتتوضح سماتها الأساسية ، وخاصة ما يتعلق بعنصريتها وعدوانيتها وتوسعيتها وارتباطها الوثيق بالاستراتيجية الامبريالية في المنطقة ، وخاصة الامبريالية الأمريكية .

وكما هو معلوم ، فإن الشعب العربي الفلسطيني ـ صاحب الحق الطبيعي في فلسطين ـ رفض بلسان قيادته في ذلك الوقت ، قرار التقسيم ، وهبّ يدافع عن أرضه . ومن ناحيتها راحت الحركة الصهيونية ، مدعومة من القوى الامبريالية ، تعمل بكلّ أشكال الارهاب والدمار والقتل للاستيلاء على كلّ فلسطين وطرد سكانها العرب .

ومرة أخرى يخدم التواطؤ الرجعي العربي ، الذي كانت تقوده بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية ـ من خلال ما سمّي بحرب فلسطين ١٩٤٨ ـ الهدف الصهيوني بالاستيلاء على فلسطين ، وتكون النتيجة قيام « دولة إسرائيل » على الجزء الأكبر من فلسطين ، وضمّ القسم المتبقي من فلسطين الى الأردن ـ باستثناء قطاع غزّة ، الذي وُضع تحت الادارة المصرية ـ وتشرد أكثر من مليون فلسطيني تحوّلوا الى لاجئين خارج مدنهم وقراهم .

ولسنا هنا بصدد الحديث عن الأثر الذي تركته هذه النكبة التي ألمّت بالأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني على الجماهير العربية وقواها



التحررية ، فقد شكلت هذه النكبة ـ كما هو معروف ـ ومن خلال بروز الخطر الصهيوني على الأرض العربية والأمة العربية ، ومن خلال تواطؤ وتخاذل الحكام العرب آنذاك ، صدمة عنيفة للجماهير العربية وحركتها الوطنية ، وفتحت الباب أمام تغييرات عميقة في المنطقة ، كان أهمها قيام ثورة يوليو في مصر عام ١٩٥٢ بقيادة القائد الوطني الكبير جمال عبد الناصر ، الذي كان نفسه أحد شهود تلك الحرب المأساة .

فمنذ الأيام الأولى لقيامها لم تلتزم « اسرائيل » بقرار التقسيم ، بل استولت على مساحات واسعة من الأرض الفلسطينية ، وقامت بسلسلة من الاعتداءات كان هدفها توسيع رقعتها واحتلال المزيد من الأرض الفلسطينية والعربية وقد برزت هذه النزعة العدوانية التوسعية بشكل سافر ، وبشكل مرتبط بالمخططات الامبريالية عامي ١٩٥٦ و١٩٦٧ ، على النحو الذي سنراه فيما بعد .

وكان الأساس الذي تستند عليه هذه النزعة العدوانية والتوسعية ، ومازال ، هو تحقيق « دولة اسرائيل الكبرى » . وهو الحلم الصهيوني الذي صاغه منظرو الحركة الصهيونية الأوائل ، والذي يحاول أن يطبقه عمليا حكام إسرائيل .

كتب جابوتنسكي ـ المعلم الروحي الصهيوني لحكام اسرائيل ـ : « ... فلسطين ينبغي ان تكون لليهود ... ان العرب يدركون الآن ماذا يتوجب علينا أن نصنع بهم ، وماذا نطلب منهم . إنه لمن الضروري أن نخلق وضعا من « الأمر الواقع » ، ونوضح للعرب أن عليهم أن يغادروا أرضنا ليحطوا رحالهم في الصحراء » .

ثم ان بن غوريون ، رئيس وزراء اسرائيل الأسبق ، قال موجها خطابه الى مجموعة من الطلاب : « ...ان خارطة اسرائيل ليست خارطة

بلادنا الحالية . ان لنا خارطة أخرى عليكم انتم ، معشر الطلبة وشبيبة المدارس اليهودية ، أن تمنحوها الحياة . إن على الأمة الاسرائيلية أن توسع حدود أراضيها من الفرات الى النيل » .

هذه هي حقيقة ليس « نوايا اسرائيل التوسعية » ، بل السياسة التوسعية والعدوانية التي تشكل ركنا أساسيا في السياسة الاسرائيلية منذ انشائها حتّى الآن . وفي كلّ مكان في «اسرائيل » تلتقي بهذا القول من التوراة : « هذه ارضكم يا بني اسرائيل ... » وان كل تلميذ من التلاميذ الذين يعلمونهم التوراة من السنة السادسة يعرف نهاية هذا القول : « من النهر المصري الى النهر العظيم ، نهر الفرات » . وتلكم هي فكرة « إسرائيل العظمى » ، وهذه هي مبررات اغتصاب الأراضي العربية في وقتنا الراهن وفي المستقبل ، وذلك بغضّ النظر عن الحزب الحاكم في اسرائيل ، وبغضّ النظر عن الحكومة القائمة .

في عام ١٩٦٨ صرح ايغال آلون ، وزير العمل الاسرائيلي وقتئذ ، بعد أن أصدر أمرا باستيطان الأراضي العربية المحتلة : « ان مهمتنا هي اقامة اسرائيل الكبرى » . أما الارهابي مناحيم بيغن ، رئيس الوزراء فيما بعد ، فقد صرح في ١٩٥٨/١٠/٢٨ ، وكان وقتها عضوا في الكنيست ، متوجها الى ممثلي الجيش الاسرائيلي : « أنتم الإسرائيليون ، عليكم ألا تأخذكم الرحمة عندما تظفرون بعدوكم ، عليكم ألا ترحموا حتّى تدمروا نهائيا ما يسمى بالثقافة العربية التي سوف نبني على انقاضها حضارتنا نحن » . وأضاف بيغن : « ... فنحن اذ نمد أبصارنا نحو الشمال نلتقي بسهول سوريا ولبنان الخصيبة ، والى الشرق تتراءى لنا الوديان الغنية لدجلة والفرات ، ونفط العراق ، والى الغرب بلاد المصريين . فلن تتوفر لدينا امكانيات التطور حتّى تحل قضايا الأرض من مواقع القوة . اننا



سوف نرغم العرب على الرضوخ المطلق * .

هذه هي حقيقة النزعة العدوانية التوسعية التي تشكل احدى السمات الأساسية والرئيسية لاسرائيل . وعلى هذا الضوء يجب أن نرى وان نفهم مجمل التطورات التي حدثت في المنطقة منذ عام ١٩٤٨ وحتّى الآن . ولا يمكن اطلاقا فهم السياسة الاسرائيلية الا على هذا الأساس .

ومن المؤكد ان القوّة الذاتية لاسرائيل غير قادرة على انجاز هذه المهمة الصعبة والمعقدة . ويؤكد تاريخ المنطقة المعاصر ان استناد اسرائيل والحركة الصهيونية الى الامبريالية العالمية ، وتحولها الى قبضتها الضاربة في المنطقة ، والى مخفر أمامي لها ، هو الأساس الصلب الذي تقف عليه اسرائيل لتحقيق أهدافها ، تلك الأهداف التي تنسجم وتتوافق مع الاستراتيجية الامبريالية في المنطقة . وهذا يقودنا الى الحديث عن ارتباط اسرائيل بالامبريالية ، وتوضح ذلك وبروزه بشكل جلي منذ ١٩٤٨ وحتّى الآن .

ليس ثمة من وثيقة توضح العلاقة الوثيقة بين انشاء اسرائيل وبين السياسة الامبريالية في المنطقة اكثر من ـ مذكرة بانرمان ـ رئيس وزراء بريطانيا عام ١٩٠٧ ، والقرارات التي اتخذها مؤتمر ممثلي الدول الاستعمارية وقتئذ وهي ( بريطانيا ، فرنسا ، بلجيكا ، هولاندا ، ايطاليا ، البرتغال ، ايطاليا ، اسبانيا ) ، أي جميع الدول الاستعمارية التي لها مصالح مباشرة ووجود في الوطن العربي .

أكدت التوجيهات التي أقرها هذا المؤتمر :

« ... ان البحر الأبيض المتوسط هو الشريان الحيوي للاستعمار ، لأنه الجسر الذي يصل الشرق بالغرب ، والممر الطبيعي الى القارتين الآسيوية

* أنظر كتاب ـ إحذروا الصهيونية ـ بوري إيفانوف ـ وزارة الثقافة السورية .

والافريقية ، وملتقى طرق العالم ... ويكمن الخطر المهدد للعالم في هذا البحر . ففي حوضه مهد الأديان والحضارات ، وعلى شواطئه الجنوبية والشرقية يعيش شعب واحد ، له من وحدة تاريخه ولغته وآماله كل مقومات التجمع والترابط والاتحاد ، وتتوافر له في ثرواته الطبيعية ، وكثرة تناسله كل أسباب القوة والتحرر والنهوض . ويكمن الخطر على كيان الامبراطوريات الاستعمارية في تحرر هذه المنطقة وتثقيف شعوبها ، وتطويرها وتوحيد اتجاهاتها ، وتجمعها واتحادها حول عقيدة واحدة . ولذا فإن على الدول ذات المصالح المشتركة ان تعمل على استمرار وضع هذه المنطقة ، المجزأ والمتأخر ، وعلى ابقاء شعبها على ما هو عليه من تفكك وجهل وتأخر » ... وأوصى التقرير كوسيلة أساسية مستعجلة لدرء الخطر « ... بضرورة العمل على فصل الجزء الافريقي من هذه المنطقة عن جزئها الاسيوي ، عن طريق اقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البحري الذي يربط آسيا بافريقيا ، ويربطهما معا بالبحر الأبيض المتوسط ، بحيث تقوم في هذه المنطقة ، وعلى مقربة من قناة السويس ، قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة » . وهذه القوة هي « اسرائيل » ، التي كان روادها الفكريون وقادة الحركة الصهيونية يبشرون بذات هذه الأفكار منذ أواخر القرن التاسع عشر . وكانوا يحاولون كسب كافة الدول الاستعمارية الى جانبهم ، مركزين في الوقت ذاته على قائدة المعسكر الاستعماري في ذلك الوقت ، أي بريطانيا .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، انتقل مركز القيادة الامبريالي الى الولايات المتحدة الأمريكية ، ولذلك فقد انتقل الولاء الاسرائيلي الأساسي الى واشنطن ، وذلك دون أن يعني ذلك قطع الصلات أو تجميدها مع الدول الاستعمارية الأخرى . بل على العكس العمل بأقصى



الجهود للاستفادة من كافة الدول الامبريالية لتحقيق الأهداف الصهيونية ، والعمل في الوقت ذاته على تحقيق وخدمة الأهداف الامبريالية في المنطقة .

ففي يومنا هذا نجد أن مركز الصهيونية التنظيمي والايديولوجي الرئيسي ذا الاعتمادات المالية التي تعادل كل اعتمادات الاتحادات الاحتكارية الضخمة في العالم انما يتمثل في المنظمة الصهيونية العالمية التي تتخذ من الولايات المتحدة الأمريكية مقرا لها . ان المنظمة الصهيونية العالمية هي واحدة من أضخم الاحتكارات في العالم الرأسمالي . وان اقتصاد اسرائيل يديره في الحقيقة اتحاد الشركات الصهيونية الدولي مباشرة ، والاحتكارات الأمريكية والألمانية الغربية وغيرها من الاحتكارات الأخرى التي تشترك فيه بصورة غير مباشرة ... ولهذا فمن الطبيعي جدا أن تكون الصهيونية الدولية هي الحليف الحقيقي للامبريالية العالمية . وان تنظر الى اسرائيل لا كربيبتها فحسب ، بل وكشيء تملكه . « ... ان وضع اسرائيل الاقتصادي المضطرب ، مرتبط بالتبعية التي اشتدت في الفترة الأخيرة ، بشكل خطير للغاية ، بالولايات المتحدة وبالاحتكارات الأمريكية . لم تكن اسرائيل يوما بعيدة عن الاستقلال الاقتصادي كما هي اليوم * » . وهكذا تؤكد الوقائع والوثائق ان انشاء اسرائيل جاء نتيجة تخطيط مسبق بين الامبريالية العالمية والحركة الصهيونية المتحالفتين على أساس المصالح المشتركة فيما بينهما على حساب الشعب العربي الفلسطيني . وهكذا برزت الصهيونية في منطقتنا باتفاق مصالحها ومخططاتها مع مصالح ومخططات

---

* أنظر ـ تقرير اللجنة المركزية لحزب ـ راكاح ـ للمؤتمر الثامن عشر للحزب ـ كتاب « من أجل الوحدة في النضال ضد الاحتلال » ـ منشورات منظمة التحرير الفلسطينية ـ دائرة الاعلام والتوجيه القومي ـ

الدول الاستعمارية ، وهكذا أيضا نشأ الأساس المادي لتصبح الصهيونية واسرائيل أداة لتنفيذ الخطة الاستعمارية ضد حركة التحرر العربية وهي مازالت في بدء نشوئها .

وهذا ما يفسر كيف تركزت كافة الجهود الامبريالية بعد عام ١٩٤٨ لتحويل إسرائيل إلى قلعة عسكرية ، وإلى قوة حربية عملاقة في المنطقة ، من شأنها ان تحسم بالحرب ما تفشل المؤامرات الامبريالية عن حسمه بالطرق الأخرى . في هذه السنوات الأولى لانشائها كانت إسرائيل تستعد للقيام بالدور المخطط لها ضد حركة التحرر الوطني والقومي العربية .

في تلك السنوات كانت حركة التحرر العربية تتحسس وجودها وقوتها ، وتجمع قواها ، وتستعد لتصعيد النضال من أجل تحقيق الحرية والاستقلال للدول العربية كافة . وكان هدفها المعلن : القضاء على الاستعمار . وفي عام ١٩٥٦ ، وبعد أن أصبحت ثورة يوليو في مصر تشكل تهديدا خطيرا على دول الاستعمار القديم وخاصة بريطانيا وفرنسا ، لما تمثله من فصيلة تقدمية كبرى في حركة التحرر الوطني العربية ، قادرة على تحريك الشعوب العربية وصب طاقاتها ضد الاستعمار ، وكذلك وبعد أن أصبحت ثورة الجزائر خطرا يهدد كيان الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية ، نقول ازاء ذلك كله ، قررت الدول الاستعمارية التي كانت في الوقت ذاته قد أعدت أداتها في المنطقة ـ إسرائيل ـ للعمل في الوقت المناسب عسكريا ضد حركة التحرر العربية ، قررت هذه الدول معتمدة على قبضتها الضاربة في المنطقة ـ إسرائيل ـ توجيه ضربة ساحقة إلى القوة الرئيسية في حركة التحرر العربية نعني بها مصر ـ ثورة يوليو ـ ومصر قيادة عبد الناصر .

كيف كان موقف الاتحاد السوفييتي في تلك الفترة من حركة التحرر العربية بشكل عام ومن حركة التحرر الوطنية الفلسطينية بوجه خاص ؟



إن انتصار الاتحاد السوفييتي في الحرب الوطنية ، وقيام المنظومة الاشتراكية العالمية ، أوجدا وضعا جديدا على الصعيد الدولي ، يساعد في نجاح النضال الذي تخوضه الشعوب ضد الاستعمار ومن أجل الحرية والاستقلال .

وفي هذه الفترة اتجه الاتحاد السوفييتي نحو توثيق علاقاته مع الحركات الوطنية والقوى الجديدة الصاعدة في الوطن العربي . خاصة وأن هذه السياسة كان قد تبناها المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي الذي عقد عام ١٩٥٢ ، ثم عادت وتأكدت هذه السياسة في المؤتمر العشرين للحزب الذي عقد عام ١٩٥٦ ، والتي أكدها السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب عام ١٩٥٧ عندما قال : « ... إن مصلحة الاتحاد السوفييتي أن يسبق الزمن ويناصر الذين لا يريدون سيطرة الغرب ، وبذلك يضمن الا تكون أرض المنطقة قواعد عسكرية ضد الاتحاد السوفييتي ، وألا يكون ابناء المنطقة ( الشرق الأوسط ) جنودا في الجيش الذي يحضر للهجوم على الاتحاد السوفييتي » .

وقد اتضح هذا الموقف في توثيق العلاقات السوفييتية مع ثورات التحرر الوطني العربية ، ثم في اعلان بولغانين وتأييده التام للبيان الصادر عن مؤتمر باندونغ في نيسان عام ١٩٥٥ ، وهو البيان الذي جاء فيه : « ... بالنظر إلى التوتر القائم في الشرق الأوسط والناشىء عن الموقف في فلسطين ، وبالنظر إلى خطورة ذلك التوتر على السلام العالمي ، فإن المؤتمر الأسيوي الافريقي يعلن تأييده لحقوق عرب فلسطين ويدعو إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين » .

لقد أصبح الاتحاد السوفييتي السند الرئيسي لحركة التحرر الوطني العربية في نضالها ضد الامبريالية والصهيونية ، كما أصبح الصوت الأقوى

في دعم الحقوق المشروعة والعادلة للشعب العربي الفلسطيني ، الذي اغتصبت إسرائيل أرضه وشردته ، والذي أحكمت الامبريالية مؤامرتها عليه عندما اعطت القسم الباقي من أرضه ـ الضفة الغربية ـ للنظام الأردني الموالي لها . في تلك الفترة وقف الاتحاد السوفييتي بحزم في كافة المحافل الدولية يدعم وجهة النظر العربية ، ويدعم الحق الفلسطيني . وشهدت هذه الفترة توثيق العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وبين حركة التحرر الوطني العربية ، وذلك لأن هذه الحركة كانت قد أخذت تقترب أكثر وأكثر من مواقع اكثر ثورية وتقدمية ، وأكثر جذرية في العداء للامبريالية والاستعمار والصهيونية ، كما أخذت تدرك شيئا فشيئا ، أن الاتحاد السوفييتي ( والدول الاشتراكية الأخرى ) هو القوة الرئيسية في عصرنا القادرة على تقديم الدعم الشامل لكافة القوى المعادية للاستعمار والرأسمالية .

لقد أخذت الفصائل المتقدمة في حركة التحرر العربية تدرك استحالة تحقيق أهدافها السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية دون التعاون مع الاتحاد السوفييتي . ولقد كان الاتحاد السوفييتي ، بلد لينين العظيم ، ومازال مستعدا دائما وأبدا لتقديم العون والمساعدة لكافة القوى المعادية للاستعمار والرأسمالية . لقد كان هذا التوافق في المبادىء والأهداف هو الأساس المادي الذي استندت عليه الأشكال الأولى للتعاون العربي ـ السوفييتي في الخمسينات .

وقد كان العدوان الثلاثي الاستعماري ـ الصهيوني على مصر عام ١٩٥٦ منعطفا هاما في تاريخ المنطقة المعاصر . لقد أوضح هذا العدوان العديد من الحقائق التي كانت معروفة ، ولكن مازالت بحاجة إلى مزيد من الوضوح والتأكيد .



لقد أكد هذا العدوان ان التناقض بين حركة التحرر العربية وبين الدول الاستعمارية هو تناقض عدائي ، لا يمكن بأي شكل من الأشكال حله الا عن طريق تصفية الاستعمار في الوطن العربي .

كما أكد العدوان حقيقة ارتباط « إسرائيل » بالمخططات الاستعمارية ، وحقيقة كونها اداة للامبريالية في المنطقة ، ومخفرا أماميا لها .

ولكن العدوان أكد من جهة أخرى أن الاتحاد السوفييتي هو الصديق القوي القادر على تقديم الدعم الشامل لحركة التحرر الوطني والقومي العربية . ففي تلك الأيام العصيبة من عام ١٩٥٦ ظهرت القوة الجبارة للصداقة والتعاون الناميين بين الاتحاد السوفييتي والبلدان العربية واضحة كل الوضوح .

فقد وجهت الحكومة السوفييتية رسالة إلى الحكومة الإسرائيلية في الخامس من تشرين الثاني عام ١٩٥٦ جاء فيها : « إن حكومة إسرائيل تنفذ ارادة الغير ، وتأتمر بأوامر وارادة من الخارج ، وبهذا تعبث بمصير السلام العالمي وبمصير شعبها بصورة اجرامية ومن دون تقدير للمسؤولية » .

كما وجه بولغانين انذارا إلى بن غوريون حذره فيه « ... إن كيان إسرائيل في حد ذاته قد أصبح محل شك كبير » .

لقد أكدت حوادث السويس ١٩٥٦ ، أنّ شعوب الدول المتحررة في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية يمكنها بالاعتماد على تأييد البلدان الاشتراكية ان تتوصل لا إلى الحرية والاستقلال السياسي وحسب ، بل إلى الاستقلال الاقتصادي أيضا ، وإلى الاشراف على ثرواتها ومواردها الوطنية التي لا تزال تحتكرها الشركات والاحتكارات الأجنبية .

وأكد العدوان الثلاثي بشكل ملموس أيضا ان الخطر الصهيوني ليس

موجها ضد الشعب الفلسطيني فقط ، وأن السياسة العدوانية والتوسعية الإسرائيلية لا تهدف إلى احتلال كامل التراب الفلسطيني فقط ، بل ان هذا الخطر يهدد الشعب العربي في دوله كافة ، وان هذه السياسة تستهدف احتلال أراضي دولة عربية أخرى . وإذا كان في عدوان السويس قد تمّ احتلال أراض مصرية ، فإن أراضي دول عربية أخرى معرّضة لذات الخطر في عدوانات قادمة في المستقبل . على النحو الذي حصل في عدوان ١٩٦٧ . وقد أدّى بروز هذه الحقيقة إلى ازدياد ارتباط القضية الفلسطينية بالقضية العربية ، ذلك الازدياد الذي بلغ ذروته في عدوان ١٩٦٧ على النحو الذي سنراه فيما بعد . الأمر الذي حتم مزيدا من التلاحم ومزيدا من التنسيق في النضال بين كافة فصائل حركة التحرر الوطني العربية .

كذلك أوضح العدوان الثلاثي الطابع الدولي للقضية الفلسطينية . وأصبح يمكن القول باستحالة العزلة الدولية في عصرنا ، وباستحالة الطابع المحلي الصرف لأية قضية . لقد برز في السويس ان قوى الثورة المضادة العالمية وعلى رأسها الدول الاستعمارية تقف ضد حركة التحرر الوطني العربية ، وان قوى الثورة العالمية وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي وبقية الدول الاشتراكية تقف إلى جانب هذه الحركة ، وتقدم لها العون السياسي والعسكري والاقتصادي . الأمر الذي وفر موضوعيا الأساس الصلب لمزيد من التعاون بين الاتحاد السوفييتي وبين حركة التحرر الوطني العربية . وكان هذا استجابة للواقع الموضوعي . ذلك أن دعم حركات التحرر هو مبدأ نادت به وطبقته ثورة أكتوبر منذ نشوبها ، كما أن حركة التحرر الوطني العربية وجدت نفسها وهي في معمعان نضالها ضد الاستعمار والتخلف في خندق واحد مع قوى الثورة العالمية كافة وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي .



وقد عبر الرفيق ليونيد بريجنيف السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي ، أصدق تعبير عن هذه الحقيقة عندما قال في خطاب تاريخي هام في الذكرى الخمسين لثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى :

ان الاتحاد السوفييتي ... « ... كان ولا يزال يدافع عن المصالح العادلة للشعوب العربية في وجه عدوان إسرائيل التي تشجعها الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية » ، وأشار الرفيق بريجنيف إلى استعداد الاتحاد السوفييتي لـ « تقديم كل معونة وتأييد ممكنين لضحايا العدوان الامبريالي » . وأكد « ان نجاح السياسة المعادية للامبريالية رهن بقيام تحالف بين حركة التحرر الوطني للدول التي أزاحت عن نفسها وطأة الاستعمار وبين العالم الاشتراكي ، ورهن أيضا بتدعيم هذا التعاون » وأضاف أن « علاقاتنا الدولية قائمة على أساس المساندة الفعالة والتأييد الوثيق للشعوب التي تخوض النضال المسلح ضد الاستعمار » . انها ذات المبادىء اللينينية التي رأيناها في مرحلة سابقة .

كما أكد الرفيق ل . بريجنيف في ذات الخطاب « ان الخصائص الرئيسية للأعوام الخمسين التي أعقبت ثورة أكتوبر هي اندماج حركة التحرر الوطني والنضال الذي تخوضه الطبقة العاملة في تيار ثوري واحد » وأضاف « ان التحالف مع حركة التحرر الوطني ومع المكافحين ضد الامبريالية في العالم بأسره هو من المصادر الرئيسية لقوتنا الدولية » ، واعلنها الرفيق بريجنيف مدويّة « ... نحن نساعد وسنواصل مساعدة أولئك الذين يناضلون ضد التدخل الامبريالي في شؤون الشعوب وضحايا العدوان الامبريالي » .

وعلى هذا الأساس الصلب من معاداة الاستعمار والامبريالية نمت

وازدهرت علاقات الصداقة والتعاون بين حركة التحرر الوطني العربية وبين الاتحاد السوفييتي . وبالتدريج أخذت هذه العلاقات تتسع لتشمل المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والفنية . لقد باتت الصورة شديدة الوضوح في الشرق الأوسط . على جبهة اليمين تقف إسرائيل التي ظهرت على حقيقتها كأداة للامبريالية تضطهد الأقلية العربية وجماهير الشغيلة ، والتي أصبحت وسيلة لتأكيد النفوذ الاستعماري في المنطقة . وعلى جبهة اليسار تقف الفصائل المختلفة لحركة التحرر الوطني العربية التي أصبحت قائدة النضال ضد الاستعمار في المنطقة ، وإلى جانبها تقف كافة قوى الثورة العالمية وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي .

فمنذ عام ١٩٥٣ أكدت صحيفة ـ النجم الأحمر ـ السوفييتية : « إن النضال ضد الصهيونية لا يرتبط اطلاقا بمعاداة السامية ، ولاشك لدى السوفييت في ان إسرائيل هي مجرد دولة رأسمالية تعتمد على واشنطن » .

وكان الوفد السوفييتي في الأمم المتحدة قد امتنع عام ١٩٥١ عن التصويت على قرار يقضي باصدار توصية تدعو الدول العربية وإسرائيل إلى اقرار خلافاتهما . كما امتنع الاتحاد السوفييتي عن التصويت على القرار الذي أصدره مجلس الأمن في أول أيلول عام ١٩٥١ ، والذي طلب فيه من مصر انهاء القيود المفروضة على مرور السفن التجارية والبضائع في قناة السويس ، كما اعترض على توصية تدعو العرب وإسرائيل إلى التفاوض . وفي عام ١٩٦٣ صوّت الاتحاد السوفييتي ضد مشروع القرار الذي يدعو إلى المفاوضات المباشرة بين العرب وإسرائيل في اجتماع اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة مما أدى إلى سقوط المشروع .

وطوال هذه الفترة كان يقف الاتحاد السوفييتي في كافة المحافل الدولية إلى جانب الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، وضد السياسة



العدوانية الإسرائيلية ، ويدعو إلى ضرورة تطبيق القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة بصدد القضية الفلسطينية .

فقد جاء في البيان المشترك الذي صدر اثر زيارة الرئيس جمال عبد الناصر إلى الاتحاد السوفييتي في ١٩٥٨/٥/١٥ : « ... بحثت الحكومتان قضية العرب الفلسطينيين وطردهم من منازلهم ، كما بحثتا ما يترتب على إنكار حقوق الانسان من تهديد للسلام والأمن في هذه المنطقة ، وتعيد الحكومتان تأكيدهما التام للحقوق المشروعة للعرب الفلسطينيين » .

ويمكن القول انه منذ ذلك الوقت لم يخل أي بيان مشترك سوفييتي ـ عربي من تأييد لحقوق الشعب العربي الفلسطيني ، ومن تنديد بالسياسة العدوانية والتوسعية الإسرائيلية ، ومن استعداد الاتحاد السوفييتي لتقديم الدعم الشامل لاستعادة الحقوق المغتصبة للشعب العربي الفلسطيني ، ولتحقيق الصمود العربي في وجه العدوان الإسرائيلي .

فقد أكد البيان المشترك الصادر عقب زيارة وفد حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية إلى الاتحاد السوفييتي في ١٩٦٥/٥/٢١ « ... تضامن الحزبين مع عرب فلسطين ، وتأييدهما لحقوقهم المشروعة ونضالهم العادل ضد الصهيونية التي تستخدمها القوى الاستعمارية لزيادة التوتر في الشرق الأدنى والأوسط » .

كما جاء في البيان الصادر عن زيارة عبد الناصر لموسكو في ايلول ١٩٦٥ « ... وتدين حكومتا الاتحاد السوفييتي والجمهورية العربية المتحدة السياسة الاستعمارية في الشرق الأوسط ، ويعرب الاتحاد السوفييتي عن تأييده التام لنضال الشعوب العربية ضد هذه السياسة ، ويؤيد تأييدا كاملا الحقوق المشروعة التي لا تتجزأ لعرب فلسطين » .

وأكد الاتحاد السوفييتي تأييده « ... لشعب فلسطين الذي يسعى لاستعادة حقوقه من الصهيونية التي يستخدمها الاستعمار لتنفيذ مخططاته في الشرق الأوسط » وذلك في البيان الصادر عقب زيارة رئيس وزراء سوريا الدكتور يوسف زعين إلى موسكو في ١٩٦٦/٤/٢ . كما جاء في البيان العراقي ـ السوفييتي الصادر في ١٩٦٦/٧/٢٣ « ... ان الجانب السوفييتي يؤيد تأييدا كاملا حقوق عرب فلسطين المشروعة التي هي كل لا يتجزأ » . وجاء في خطاب كوسيغن ـ رئيس الوزراء السوفييتي ـ في مجلس الأمة في القاهرة ( ١٩٦٦/٥/١٧ ) « ولا يزال الاتحاد السوفييتي ، كما كان سابقا ، يعطف على النضال من أجل اعادة حقوق اللاجئين الفلسطينيين المشروعة التي لا تنتزع » ، وجاء في البيان الصادر عن هذه الزيارة « ويؤيد الجانب السوفييتي تأييدا كاملا الحقوق المشروعة لشعب فلسطين العربي كاملة لا تتجزأ » .

ولم يكتف الاتحاد السوفييتي في هذه الفترة باتخاذ هذا الخط السياسي الاستراتيجي الذي يتمثل في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بصفة عامة ، واقرار حقوق الشعب العربي الفلسطيني ، والتأييد الكامل للنضال العربي ضد الاستعمار ، بل اتخذ إلى جانب ذلك كله خطا ايديولوجيا معاديا للصهيونية . انها ذات السياسة المبدئية التي أعلنتها ثورة أكتوبر العظمى ، وسار عليها وعمقها بلد لينين العظيم ، وليد ثورة أكتوبر ـ الاتحاد السوفييتي .

ففي هذه الفترة صدرت دراسات وأبحاث في الاتحاد السوفييتي تدين إسرائيل باعتبارها « أداة للامبريالية في الشرق الأوسط » وانها « اداة للامبريالية وخاصة الامبريالية الأمريكية في تنفيذ سياستها الاستعمارية الجديدة في افريقيا » . كما أسهم الاتحاد السوفييتي في إيضاح حقيقة



إسرائيل أمام الرأي العام العالمي .

إن العداء للصهيونية فكرة وحركة كان ولا يزال سائدا في الاتحاد السوفييتي . ففي عام ١٩٦٥ ولدى مناقشة اللجنة الاجتماعية والانسانية والثقافية التابعة للأمم المتحدة لمسودة معاهدة ترمي إلى ازالة التمييز بكافة صوره وأشكاله وألوانه ، طلب ممثل الاتحاد السوفييتي ادانة الصهيونية واللاسامية والنازية الجديدة وجميع أشكال الاستعمار والكراهية القومية والعنصرية .

وبناء على هذا الموقف المبدئي المعادي للصهيونية استطاع وفد منظمة التحرير الفلسطينية إلى مؤتمر التضامن الأسيوي الافريقي الذي عقد في هافانا في شهر كانون الثاني من عام ١٩٦٦ ، وبالاتفاق مع وفود أخرى ، ومن بينها وفد الاتحاد السوفييتي أن يخرج بقرار ينص على ما يلي * :

« يعتبر المؤتمر الصهيونية حركة استعمارية بطبيعتها وهويتها ، عدوانية توسعية بأهدافها ، عنصرية في تركيبها ، وفاشية في أساليبها ووسائلها » .

ومن الملاحظ ان هذا النص يكاد يكون مطابقا للمادة التاسعة عشر من ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية التي تنص على ما يلي :

« الصهيونية حركة استعمارية في نشوئها ، عدوانية وتوسعية في أهدافها ، عنصرية تعصبية في تكوينها ، وفاشستية بمراميها وأهدافها » .

وقد جاء في رسالة الحكومة السوفييتية إلى المؤتمر المذكور « ... ان المواطنين السوفييت متضامنون مع نضال الشعوب العربية من أجل حقوق العرب الفلسطينيين المشروعة الكاملة . وهم يستنكرون بحزم النشاط

* أنظر كتاب ـ الإتحاد السوفييتي والقضية الفلسطينية ـ د . صلاح دباغ ـ مركز الأبحاث ـ سلسلة دراسات فلسطينية .

التخريبي الذي تقوم به أوساط إسرائيل الصهيونية ضد حركة التحرر الوطني وفي صالح الامبريالية العالمية » .

وشهدت هذه الفترة ـ ١٩٥٦/١٩٦٧ ـ متغيرات أساسية هامة على صعيد حركة التحرر الوطني العربية بعامة والفلسطينية بخاصة . في هذه الفترة ازدادت حركة التحرر الوطني العربية وخاصة فصائلها الممثلة في الأنظمة العربية التقدمية ـ مصر وسوريا وغيرهما ـ قوة ومراسا في محاربة الاستعمار والامبريالية والرجعية المحلية . وأخذت هذه الحركة تقترب أكثر فأكثر من مواقع جذرية في مجال تحقيق الاستقلال الاقتصادي والحرية الاجتماعية . وأجرت سلسلة من التحولات الاجتماعية وضعت البلاد على طريق التطور اللارأسمالي الذي من شأنه أن يضع الأساس المادي لمرحلة الانتقال إلى الاشتراكية .

أما على الصعيد الفلسطيني فقد شهدت هذه الفترة انعطافا هاما في مسيرة حركة التحرر الوطني الفلسطينية . ويتمثل هذا الانعطاف في استلام الشعب العربي الفلسطيني مقدراته بيده بقيام منظمة التحرير الفلسطينية في أيار ١٩٦٤ وتفجير ثورته المسلحة في الأول من شهر كانون الثاني عام ١٩٦٥ ، فارضا بذلك اعادة طرح الأمور بشكل جذري ومن على أرضية ثورية وتقدمية . وبذلك أكد الشعب العربي الفلسطيني ، الذي تنكر كافة قوى الثورة المضادة العالمية ـ الاستعمار والامبريالية والصهيونية ـ حتّى مجرّد وجوده ، نقول بذلك أكد الشعب العربي الفلسطيني وجوده واستعداده النضال من أجل فرض هذا الوجود ، ومن أجل الحصول على حقوقه المغتصبة . ورفع عاليا شعار تحرير الوطن المغتصب ، وحق تحرير المصير . معيدا إلى الأذهان ذلك الحل الذي أدركه الديمقراطيون العرب واليهود منذ عام ١٩٤٨ « الذين دعوا إلى اقامة جمهورية فلسطينية ديمقراطية



مستقلة » * .

ولقد كانت هذه المتغيرات الهامة ، وما رافقها من توطيد للعلاقات العربية ـ السوفييتية ، وتعاظم للقوة الذاتية لحركة التحرر الوطني العربية ، هي الدافع للعدوان الذي شنته إسرائيل على الدول العربية في الخامس من حزيران ١٩٦٧ .

لقد كان الهدف الأساسي من هذا العدوان توجيه ضربة موجعة ان لم تكن قاضية لابرز فصائل حركة التحرر الوطني العربية ـ النظامان التقدميان في مصر وسوريا ـ اللذان أخذا يشكلان خطرا جديا على المصالح الامبريالية والصهيونية في المنطقة .

ومرة أخرى تتطابق الأهداف الإسرائيلية والامبريالية . ومرة ثانية أيضا تقوم إسرائيل بدور مخلب القط للامبريالية العالمية في المنطقة فقد استطاعت إسرائيل في هذا العدوان احتلال كامل التراب الفلسطيني ـ الضفة الغربية وقطاع غزة ـ واحتلال أراض مصرية وسورية .

ومرة أخرى يثبت الاتحاد السوفييتي انه الصديق الوفي لحركة التحرر الوطني العربية . ففي تلك الأيام العصيبة في شهر حزيران ١٩٦٧ قدم الاتحاد السوفييتي دعما عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا واقتصاديا شاملا للعرب . ووقف بكل حزم ضد العدوان الإسرائيلي وضد القوى الامبريالية التي تدعم هذا العدوان .

ولم يكن الاتحاد السوفييتي لوحده في هذا الموقف ، بل وقفت ذات الموقف كافة الدول الاشتراكية . ففي التاسع من شهر حزيران ١٩٦٧ عقد في موسكو اجتماع لقادة الأحزاب الشيوعية والعمالية . وأصدر هذا

* أنظر كتاب ـ جذور القضية الفلسطينية ـ د . أميل توما . بيروت ـ مركز الأبحاث .

الاجتماع بيانا جاء فيه : « إذا لم توقف إسرائيل عدوانها ، وإذا لم تسحب قواتها إلى ما وراء خطوط الهدنة ، فإن الدول الاشتراكية الموقعة على هذا البيان ستعمل كل ما تحتاج اليه مساعدة شعوب البلدان العربية في صد المعتدي بصورة حاسمة ، والذود عن حقوقها المشروعة ، وإخماد بؤرة الحرب في الشرق الأوسط ، واعادة السلام إلى هذه المنطقة » .

وفي العاشر من الشهر ذاته تسلم السفير الإسرائيلي في موسكو مذكرة جاء فيها : « إذا لم توقف إسرائيل عملياتها الحربية على الفور فإن الاتحاد السوفييتي سيطبق مع غيره من الدول المحبة للسلام عقوبات على إسرائيل بكل ما يترتب عليها من اجراءات . » وقد أعقب ذلك قطع العلاقات الديبلوماسية بين الدول الاشتراكية كافة ـ باستثناء رومانيا ـ وبين إسرائيل المعتدية .

وفي التاسع عشر من حزيران ١٩٦٧ قال الكسي كوسيغن أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية التي عقدت بمبادرة من الاتحاد السوفييتي لبحث العدوان الإسرائيلي على الدول العربية : «...وما هي السياسة التي تتبعها اسرائيل ؟ ! بكل أسف انتهجت الأوساط الحاكمة في إسرائيل طوال فترة طويلة من تاريخ قيام هذه الدولة سياسة الالحاق والاغتصاب وتوسيع أراضيها على حساب أراضي الدول العربية المجاورة بطردها وحتّى بإبادتها للسكان العرب .

وهذا ما حدث خلال ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ عندما استولت إسرائيل بالقوة على جزء كبير من أراضي الدول العربية التي تقرر قيامها بقرار من هيئة الأمم المتحدة وطرد حوالي مليون شخص من ديارهم وجعلوا عرضة للجوع والآلام والبؤس ، إن هؤلاء الناس الذين ظلّوا طيلة تلك السنوات دون وطن ودون وسائل عيش يعانون حالة منفيين ، ولم تحل مسألة اللاجئين



الفلسطينيين الحادة التي ولدتها سياسة إسرائيل حتّى الآن وهي تزيد دائما من حدة التوتر في المنطقة » .

وبعد صدور القرار ٢٤٢ حاول الاتحاد السوفييتي بالتنسيق مع الدول العربية وضع تفسير له يتضمن مبادىء أساسية هي : عدم السماح بضم الأراضي وضرورة انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة ، وإن الحدود الآمنة هي حدود ما قبل الرابع من حزيران ١٩٦٧ ، وان انهاء حالة الحرب تتم فقط بعد أن يتم الانسحاب الإسرائيلي بشكل كامل ، وضمان الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني .

لقد تركزت الدبلوماسية السوفييتية بعد العدوان على محورين رئيسيين هما : ازالة آثار العدوان ، وتحرير الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ ، وضمان الحقوق المشروعة والثابتة للشعب العربي الفلسطيني .

وفي جو الهزيمة المطبق ارتفعت سواعد الثوار الفلسطينيين في عمل مسلح ضد إسرائيل بعد أيام قليلة من العدوان ، مؤكدة ان ارادة الصمود مازالت باقية ، ومعلنة استمرار الكفاح بشقيه السياسي والعسكري حتّى تتحقق أهداف الشعب العربي الفلسطيني في تحرير أرضه وتقرير مصيره .

ولذلك لم يكن مستغربا أن تلتف الجماهير الفلسطينية والعربية الواسعة حول المقاومة الفلسطينية . كذلك لم يكن مستغربا أن تصبح المقاومة الفلسطينية احدى الحقائق السياسية والعسكرية الهامة التي لابد أن يحسب حسابها ، ولابد أن يؤخذ رأيها في أية مسألة تتعلق بالشرق الأوسط .

لقد أكدت الثورة الفلسطينية هوية الشعب الفلسطيني ، وأعادت طرح القضية من قضية لاجئين إلى قضية شعب يناضل من أجل حق تقرير المصير . وأكدت هذه الثورة استعداد هذا الشعب لاتباع كافة أشكال

النضال من أجل تحقيق حقوقه الثابتة والمشروعة .

ولذلك كله ، وبالرغم من كل شيء ، كان لابد أن تجد الثورة الفلسطينية نفسها في ذات التيار الثوري العام الذي توجد فيه حركة التحرر الوطني العربية والذي يوجد فيه الاتحاد السوفييتي وبقية الدول الاشتراكية .

ان فلسطين في مخطط الامبريالية والصهيونية ، وإن كانت هدفا بذاته ، الا أنها ، من جهة أخرى ، وبنفس الدرجة ، وسيلة وقاعدة لهما ضد حركة التحرر الوطني العربية بمجموعها . وقد ازدادت أهمية هذه القاعدة بصورة خاصة في المرحلة الأخيرة التي أخذت فيها حركة التحرر الوطني العربية مضامين اجتماعية أكثر جذرية ، وتوجهات ذات طابع اشتراكي ، وكذلك نتيجة لاتساع الرقعة الجغرافية التي انتزعت من تحت السيطرة الاستعمارية المباشرة ... وبالتالي فإن القضية الفلسطينية تدخل كجزء عضوي ورئيسي في الحركة التحررية العامة للشعوب العربية .

كذلك فإن عدوان الخامس من حزيران لعام ١٩٦٧ ، واحتلال الأراضي العربية ، أدّى إلى الربط المؤكد في أذهان الجماهير العربية بين القضية الفلسطينية وقضية التطور الطبيعي لمجمل حركة التحرر والتقدم العربية . وأصبح النضال لازالة آثار العدوان ، يعني في آن واحد نضالا ضد الاحتلال ومن أجل الدفاع عن المنجزات السياسية والاقتصادية في الأنظمة التقدمية ، وفي كل حركة التحرر والتقدم العربية من جهة ، ونضالا ضد الاغتصاب الصهيوني ومن أجل مساندة العمل الفدائي وتطوره من حيث هو تعبير عن حركة التحرر القومية للشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية .



وفي تلك السنوات العصيبة التي اعقبت العدوان نمت المقاومة الفلسطينية في صفوف الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة والمغتصبة وفي المخيمات خارج الأراضي الفلسطينية ، وتحولت تدريجيا ، وبصورة متسارعة إلى حركة تحرر قومي شاملة لشعب مضطهد ، وسرعان ما أصبحت أكثر وعيا وأقل عفوية ، متأثرة بتطورها بما اغتنت وتغتني به حركة التحرر العربية والعالمية من مضامين اجتماعية . وهي في تطورها اللاحق تشكل استمرارا ، بشكل جديد ، لنضالات الشعب الفلسطيني وثوراته التي سادت عهود الانتداب ضد الاستعمار وضد مطامع الصهيونية ومن أجل التحرر والاستقلال .

وينبع موقف المقاومة الفلسطينية من طبيعة هذه المقاومة ذاتها ، فهي ليست فقط مقاومة شعبية من الداخل لمحتل غاصب ، انها مرتبطة بعودة شعب بكامله إلى أرضه ووطنه ، بشكل يمكنه من تقرير مصيره بدون أي اكراه مادي أو معنوي . إنها ليست فقط مقاومة سلبية ، بل تتخذ شكل حرب تحرير شعبية ، وهي تطرح القضية بالعودة إلى منشأ النزاع حول حق تقرير المصير قبل سنة ١٩٤٨ . وهي في مجال اثبات وجود الشعب العربي الفلسطيني ، وابراز هويته العربية أمام العالم اجمع لا تستطيع سوى العودة إلى الجذور التاريخية للقضية ، وتطرح النضال الفلسطيني كنضال تحرري ضد الصهيونية وكجزء من الحركة التحررية العربية ضد الامبريالية .

وأكدت الثورة الفلسطينية ، كما أكدت الأحداث والتطورات التي شهدتها المنطقة أن المبدأ القاضي باخضاع كل قضية قومية ، وكل قضية تقرير مصير للحركة التاريخية التقدمية على الصعيدين الأممي والوطني ، ينبغي أن يوجه جميع التقدميين في العالم للوقوف ضد الكيان الصهيوني الامبريالي العنصري والتوسعي ، ليس لمصلحة حركة التحرر العربية

وحسب ، بل لمصلحة حركة التقدم والاشتراكية في العالم أجمع .

وعلى هذا الأساس فإنه عندما كانت فلسطين خاضعة للامبراطورية العثمانية الاقطاعية ، فإن حق تقرير المصير لشعب فلسطين لم يكن يعني سوى الانفصال عن الامبراطورية العثمانية ، وتكوين دولة فلسطين الوطنية المستقلة . وحينما خضعت فلسطين للاستعمار البريطاني في ظل ما يسمّى بالانتداب ، كان حق تقرير المصير بالنسبة لشعب فلسطين يعني التحرر من السيطرة الاستعمارية البريطانية ، وتكوين دولة فلسطين الوطنية المستقلة . ولكن المؤامرة الاستعمارية التي تدرجت من وعد بلفور إلى السماح بالهجرة اليهودية إلى فلسطين ، وتمكنهم من اغتصاب أراضيها كلها ، كانت تهدف إلى حرمان شعب فلسطين من حقه في تقرير المصير . ذلك الحق الذي مازال الشعب الفلسطيني يحرم من ممارسته ، والذي مازال يناضل من أجل ممارسته . ويجب ألا ننسى مطلقا أن لينين في دفاعه عن حق تقرير المصير كان يؤكد دائما ضرورة البحث عن جوهر القضية ، أي قضية حق تقرير المصير ، ليس في التعريفات « القانونية » ، ولكن في تجارب الحركات القومية في العالم بأسره ، وتحليل الظروف التاريخية والاقتصادية للحركات القومية . كما كان يؤكد لينين ان حق الأمم في تقرير مصيرها يعني حقها في الانفصال السياسي عن تكوينات قومية غريبة ، وتكوين دولة وطنية مستقلة . وانه لمن الخطأ ـ كما قال لينين أيضا ـ تفسير حق تقرير المصير باعتباره شيئا آخر عن حق الوجود كدولة مستقلة .

لقد كانت هذه الظروف والمبادىء والتطورات هي التي وفرت المناخ الملائم إلى كون حركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية والاتحاد السوفييتي تقف على أرضية مشتركة نظريا وعمليا ، وخاصة فيما يتعلق بمحاور النضال بعد عدوان حزيران ١٩٦٧ وهي : ازالة آثار العدوان ، وتحرير الأراضي



العربية ، وتحقيق الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني .

وكانت الثورة الفلسطينية بالغة الوضوح أثناء الزيارة الأولى التي قام بها ممثلوها إلى الاتحاد السوفييتي ـ ١٠ ـ ٢٠ شباط ١٩٧٠ ـ ، تلك الزيارة التي صدر عنها بلاغ مشترك جاء فيه :

« ... حرص الوفد الفلسطيني على أن يطرح قضيته باعتبارها قضية تحرير وطني للشعب الفلسطيني ، وإنها جزء لا يتجزأ من حركة التحرر العربية ، والتي هي بدورها جزء من حركة التحرر العالمية » . وتكون الثورة بهذا الوضوح قد حددت ضمن هذا الاطار كلا من الثورة الفلسطينية من جهة ، وحلفائها من جهة ثانية واعدائها من جهة ثالثة .

كما جاء في كتاب ـ علاقات إسرائيل مع دول العالم ـ ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠ ، الصادر عن منظمة التحرير الفلسطينية : « ... يمكن القول ان العلاقات الإسرائيلية السوفييتية لم تكن في يوم من الأيام علاقات حسنة بالمعنى المعروف ، إذ اقتصرت هذه العلاقات على التمثيل الدبلوماسي والتجاري المحدود ، بينما الهجرة مقيدة منذ فترة طويلة . ولقد دخلت العلاقات السوفييتية ـ الإسرائيلية مرحلة القطيعة الكاملة بعد عدوان حزيران » .

وفي الوقت ذاته تابعت حركة التحرر الوطني الفلسطينية تأكيد المبادىء النضالية الأساسية التي قامت عليها ، ووضعت لها صياغة نظرية ضمنتها في برامجها وأصبحت تشكل اطارا نظريا لنشاطها . فقد جاء في مشروع البرنامج السياسي الذي قدمته اللجنة السياسية للمؤتمر الشعبي الفلسطيني المنعقد في القاهرة في شهر نيسان ١٩٧٢ : « ... ان النضال الوطني

الفلسطيني ، والنضال الوطني الديمقراطي العربي ، هما جزء لا يتجزأ من حركة النضال ضد الامبريالية والعنصرية ، ومن أجل التحرر الوطني » . وجاء في البيان الختامي الصادر عن هذا المؤتمر : * « ... ان المؤتمر الشعبي الفلسطيني ، وهو يدرك ان النضال الوطني الفلسطيني هو جزء من نضال الشعوب العربية والقوى الثورية والوطنية في العالم ضد الامبريالية العالمية ، وانطلاقا من تثمينه لمواقف حركات التحرر العالمية والبلاد الاشتراكية والعربية المؤيدة لنضال شعبنا ولحقه في تقرير مصيره ، يؤكد على ضرورة تطوير وتعزيز علاقة حركة التحرر الوطني الفلسطيني بحركة التحرر العالمي وبقوى التقدم والاشتراكية » .

وقد تعمق هذا الخط وتطور في فكر وممارسة الثورة الفلسطينية . حيث نجد البرنامج السياسي المرحلي ، الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشر ـ حزيران ١٩٧٤ ـ على ذات النهج وبقوة ووضوح أكثر . فقد نصت النقطة التاسعة من النقاط العشر على ما يلي * :

٩ ـ تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز تضامنها مع البلدان الاشتراكية وقوى التحرر والتقدم العالمية لاحباط كافة المخططات الصهيونية الرجعية الامبريالية .

كما جاء في البيان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في الدورة ذاتها : « ... ان وقوف البلدان الاشتراكية وقوى التحرر والتقدم في العالم إلى جانب قضية شعبنا وأمتنا وتضامنها معنا يتطلب بذل المزيد من

* أنظر كراس ـ منظمة التحرير الفلسطينية ـ المؤتمر الشعبي والمجلس الوطني الفلسطيني ـ الدورة العاشرة ـ إستثنائية ـ ٦ ـ ١٢/٤/١٩٧٢

* انظر كراس ـ البرنامج السياسي المرحلي المقر من المجلس الوطني الفلسطيني الدورة العاشرة ـ الصادر عن منظمة التحرير الفلسطينية



الجهود لتحقيق تلاحم أقوى مع هذه القوى ، وعلينا أن نركز في هذا المجال على توسيع جبهة اصدقائنا * » .

وفي تلك السنوات القاسية التي اعقبت العدوان الامبريالي ـ الصهيوني على الوطن العربي وقف الاتحاد السوفييتي بحزم وصلابة إلى جانب الدول العربية . وكان هذا الموقف أحد أهم الأسباب الرئيسية التي مكنت العرب من الصمود ومن ثم المجابهة ، وبالتالي اعادة بناء قوتهم الذاتية من أجل مواصلة النضال تحت الشعارات الرئيسية : ازالة آثار العدوان ، تحرير الأراضي المحتلة ، تحقيق الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني .

ووقف الاتحاد السوفييتي حزبا وشعبا وحكومة إلى جانب تحقيق هذه الأهداف . فقد جاء في البيان الخاص الذي أقره المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي ـ ١٩٧٢ ـ حول ـ في سبيل سلم عادل ووطيد في الشرق الأوسط ـ :

« نحن ممثلي جيش الشيوعيين السوفييتيين الذي يبلغ قوامه ١٤ مليونا ، تعبيرا منا عن ارادة الاتحاد السوفييتي ، نشجب بحزم عدوان إسرائيل الامبريالي على الدول العربية ، الذي يجري بدعم من الامبريالية الأمريكية ، ونعلن تضامننا الأخوي مع النضال الباسل الذي تخوضه الشعوب العربية في سبيل ازالة آثار العدوان .

ان المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي يعلن ان الاتحاد السوفييتي ، إذ ينتهج بثبات السياسة اللينينية للسلم والصداقة بين الشعوب ، سيساند بثبات في المستقبل ، سيساند في المستقبل أيضاالقضية العادلة للشعوب العربية التي تعرضت للعدوان الإسرائيلي ، كما

* المرجع السابق .

سيساند جهودها الموجهة نحو استعادة حقوقها السلمية وضمان تسوية سياسية عادلة في الشرق الأوسط ، والدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني » .

وأكد الرفيق بريجنيف في خطاب له في الخامس من تموز ١٩٦٧ « ... ان الاجراءات التي يقوم بها حكام إسرائيل المتطرفون في الأراضي العربية المحتلة تستحق أشد الاستنكار ، فهناك يتصرف الغزاة مثل أشد القراصنة دناءة ، ويبدو من أعمالهم الوحشية التي يرتكبونها ضد السكان العرب المدنيين انهم ناشطون في اقتباس الأعمال الوحشية من الغزاة الهتلريين » .

وفضح الاتحاد السوفييتي رغبة إسرائيل في الاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة ، حيث أكد بيان وكالة تاس ـ ١٩٦٧/٧/٢٠ ـ « ... ان الاعمال التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة تدل على أن تل أبيب تحاول ان تحتفظ بهذه الأراضي ، حيث نشأ هناك ادارة احتلال إسرائيلية تطبق على السكان الأصليين العرب انظمة قاسية ، وتطرد مئات الآلاف من العرب بوسائل الارهاب والتهديد من مواطنهم الحميمة وديارهم في الضفة الغربية من نهر الأردن وفي القدس وفي غيرهما من المناطق . أما قرار البرلمان الإسرائيلي بضم الجزء العربي الفعلي من القدس فإنه استهتار فظ بالقانون الدولي » .

واستنكر الاتحاد السوفييتي على لسان بيان تاس هذا استغلال إسرائيل للأراضي العربية المحتلة ، وأكد حقيقة ارتباط إسرائيل بالامبريالية العالمية . فقد أضاف البيان : « ... ان واقع اعداد العدة لنهب الثروات الطبيعية من الأراضي العربية المحتلة يشير بصورة واضحة الى مشاريع الامبرياليين الفعلية ، الذين اصبحت دولة إسرائيل اداة في يدهم . فقد أعلنت حكومة إسرائيل والشركات الإسرائيلية الخاصة المرتبطة كل الارتباط



بالاحتكارات الدولية انها تنوي ان تستثمر آبار البترول في شبه جزيرة سيناء » .

وإذا كان موقف الاتحاد السوفييتي وبقية الدول الاشتراكية وكافة فصائل الثورة العالمية الأخرى مؤيدا للموقف العربي على النحو الذي أوضحناه . فإن موقف قوى الثورة المضادة العالمية وعلى رأسها الامبريالية الأمريكية كان مناقضا تماما . وقد تركز جهد الامبريالية العالمية ، بقيادة الأمبريالية الأمريكية ، في تلك الفترة على تحقيق الاهداف التالية : دعم إسرائيل عسكريا واقتصاديا بشكل يحقق تفوقها على الدول العربية مجتمعة ، وبشكل يمكنها من رفض كافة الجهود الدولية التي تبذل من أجل تحقيق تسوية عادلة ودائمة لقضية الشرق الأوسط ، وكذلك بشكل يمكنها من أن تكون مستعدة دائما لشن عدوان جديد على الدول العربية ، لتحقق مزيدا من التوسع ، ومزيدا من الاحتلال ، ولتوجه مزيدا من الضربات الموجعة لحركة التحرر الوطني العربية .

والهدف الآخر الذي سعت الامبريالية العالمية ، والأمريكية منها بشكل خاص لتحقيقه في هذه الفترة ، هو اضعاف الموقف العربي ، وذلك عن طريق تسعير التناقضات الثانوية الداخلية العربية ، ووضع العصي والعراقيل أمام عجلة حركة التحرر العربية وجعلها عاجزة عن تحقيق أهدافها الوطنية والاجتماعية ، وكذلك عن طريق ضرب وتحجيم حركة التحرر الوطني الفلسطينية باستخدام طرق وأساليب متعددة أهمها : تأليب الرجعية العربية على الثورة ودفعها وتشجيعها لضرب وتصفية الثورة ( الأردن ١٩٧٠ ولبنان فيما بعد ) ، وتشجيع بعض الاتجاهات المغامرة والمشبوهة بشكل مباشر أو غير مباشر .

والهدف الاستراتيجي الآخر الذي سعت الامبريالية لتحقيقه هو ضرب

العلاقات السوفييتية ـ العربية ، التي تشكل أحد أهم أسس الصمود السياسي والاقتصادي والعسكري العربي . الأمر الذي يحقق خسارة العرب لأهم أسلحتهم الاستراتيجية في نضالهم ضد الامبريالية والصهيونية وإسرائيل والرجعية المحلية .

وبالرغم من كل شيء ، يمكن القول ، ان حركة التحرر العربية بشكل عام ، والفلسطينية بشكل خاص ، استطاعت طوال هذه الفترة أن تبقى متشبثة بالأهداف الممكنة التحقيق والتي تحددت بعد عدوان ١٩٦٧ ـ ازالة آثار العدوان ، تحرير الأراضي ، حقوق شعب فلسطين ـ ، واستطاعت ، بالرغم من كل الأخطاء والصعوبات ، أن تقيم سياسة تحالفات سليمة تدرك من هم الأصدقاء ومن هم الأعداء .

ولكن ، وطوال ست سنوات من الجهود الدولية المتواصلة لتحقيق تسوية سلمية في الشرق الأوسط ، لم يتم الوصول الى أي شيء جدي . بل ازداد الموقف الإسرائيلي صلابة وتعنتا . واتخذت الحكومة الإسرائيلية العديد من اجراءات الضم والاستيعاب للأراضي المحتلة ، وبات واضحا أنها تعتمد في ذلك كله على الدعم الأمريكي ، وذلك من أجل كسب الوقت اللازم لتحقيق الاستيعاب الكامل للأراضي العربية المحتلة . وقد عبر عن هذه الحقيقة زعماء امريكيين مثل السيناتور وليم فولبرايت الذي كان رئيسا للجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ حين قال : ان السبب الرئيسي في عدم تحقيق أي تقدم في مسألة التسوية في الشرق الأوسط عن طريق المفاوضات هو ايمان إسرائيل بأن الولايات المتحدة ومجلس الشيوخ سيؤيدانها مهما كان الموقف الذي تتخذه » .

ولقد كان هذا الموقف الامبريالي ـ الإسرائيلي المعادي للسلام في الشرق الأوسط ، والمعادي لاقرار حقوق الشعب العربي الفلسطيني ،



والمصمم على استيعاب وضم الأراضي المحتلة وعدم الانسحاب منها ، نقول كان ذلك كله هو الذي دفع الدول العربية في تشرين ١٩٧٣ الى اللجوء الى السلاح من أجل ارغام العدو الصهيوني على اقرار ما أجمع عليه الرأي العام العالمي ، والذي جسدته كافة قرارات الأمم المتحدة ، وخاصة ما يتعلق بتحقيق تسوية شاملة وعادلة في الشرق الأوسط ، تقوم على أساس انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، وعلى الاعتراف بحق كافة دول المنطقة في الوجود ، وكذلك على الاعتراف بالحقوق الثابتة والمشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، وخاصة حقه في تقرير مصيره على أرضه ، وتأسيس دولته المستقلة .

ولقد استطاعت حرب تشرين التحررية أن تؤكد جملة من الحقائق الهامة والايجابية وأبرزها : ١ ـ عزم العرب على مواصلة النضال من أجل الحصول على حقوقهم ، ومقدرتهم على تحمل العديد من النكسات والهزائم ، في صراعهم المستمر مع إسرائيل ، بينما إسرائيل لن تستطيع تحمل هزيمة واحدة ٢ ـ ازدياد هيبة منظمة التحرير الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية التي قامت بدور سياسي داخل الأرض المحتلة ، وعسكري جنبا الى جنب مع جيوش الدول العربية التي حاولت تحرير أراضيها المحتلة ٣ ـ تأكيد مدى أهمية وفائدة الصداقة العربية ـ السوفييتية وجدواها في صراعنا المستمر ضد العدو الامبريالي والصهيوني . اذ مرة أخرى يؤكد الاتحاد السوفييتي انه الصديق الوفي والمخلص والقوي لحركة التحرر الوطني العربية . فقد وقف بكامل جبروته السياسي والاقتصادي والعسكري الى جانب الدول العربية التي تقاتل من أجل تحرير أراضيها المحتلة ، والى جانب الثورة الفلسطينية التي تقاتل من أجل تحقيق الحقوق الثابتة والمشروعة للشعب العربي الفلسطيني .

ولكن المناخ السياسي الذي تمت فيه حرب تشرين ـ والأفق المحدود الذي رسم لها ، وموقف بعض القيادات العربية التي خططت لها ونفذتها ، وسلسلة الانحرافات الخطيرة التي اعقبتها في بعض دول المواجهة العربية ـ تلك الانحرافات المتجسدة أساسا في الفهم الخاطىء لطبيعة الصراعة في المنطقة ، وفي الفهم الخاطىء للوسائل الكفيلة بتحرير الأرض واقرار الحقوق ، الأمر الذي أدّى الى عملية خلط للأوراق ، والى رسم سياسة تحالفات خاطئة ، الأمر الذي أضعف الموقف العربي محليا ودوليا ، وجعله يفقد الكثير من مصادر قوته ، أو يفقد هذه المصادر كافة فيما لو قدر لهذا الانحراف أن يكون هو الصوت الوحيد في المنطقة .

وبالرغم من ذلك كله ، تابع الاتحاد السوفييتي الصديق القاء وزنه الثقيل لصالح حركة التحرر العربية ، وخاصة في الجهود الدبلوماسية التي شهدتها الساحة العالمية عقب حرب تشرين التحررية ، وخاصة ما يتعلق بوقف تقدم الجيوش الإسرائيلية في الأراضي المصرية والسورية ، والوصول الى القرار رقم ٣٣٨ . وكذلك في الجهود اللاحقة التي بذلها الاتحاد السوفييتي من أجل تحقيق الأهداف الممكنة والواقعية للنضال العربي والفلسطيني في هذه المرحلة .

فقد أكد الرفيق بريجينيف في ١٩٧١/١٠/١١ انه : « ... من الضروري تطبيق قرارات هيئة الأمم المتحدة ، وضمان انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلّة ، وتلبية المصالح المشروعة للشعب العربي الفلسطيني وحقه في العيش في وطنه القومي . ويجب القيام بذلك دون تأجيل إذا ما أردنا أن يسود سلام وطيد في الشرق الأوسط » .

وعاد الرفيق بريجينيف ليؤكد موقفه ضد العدوان ، في ١٩٧٥/٢/١٤ عندما قال : « إن التسوية في الشرق الأوسط لا تزال كالسابق من أكبر



المهام . ولا يزال الوضع في هذه المنطقة ينذر بخطر الانفجار . ولا يمكنه أن يكون على غير هذه الحال ما دام المعتدي يحتفظ بأراضي الغير التي اغتصبها ، ومادامت تداس حقوق الشعوب » .

ومن على منصة المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي المجري ، وفي خطابه في الجلسة الختامية للمؤتمر في آذار ١٩٧٥ ، أكد الرفيق بريجينيف : « ان الاتحاد السوفييتي يريد حلا لجميع القضايا الأساسية مثل تحرير كل الأراضي العربية المحتلة لعام ١٩٦٧ ، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك اقامة الدولة الفلسطينية » .

كما جاء في التقرير الذي قدمه الرفيق بريجينيف الى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي ـ ١٩٧٦/٢/٢٥ ـ : « ... ليس في الشرق الأوسط حرب الآن . ولكن ليس فيه أيضا سلام ... ومن ذا الذي يتجرأ أو يتكفل بألا تنشب العمليات الحربية من جديد ؟ ! ان هذا الخطر سيظل قائما ما دام الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة ، وسيظل قائما ما دام مئات الألوف من الفلسطينيين الذين احتلت أراضيهم محرومين من حقوقهم الشرعية ويعيشون في ظروف قاسية ، وما دام الشعب العرب الفلسطيني محروما من امكانية انشاء دولته الوطنية » .

وأكد الاتحاد السوفييتي في البيان الذي وجهه في ١٩٧٦/٤/٢٩ الى دول العالم كافة محذرا من انفجار المنطقة ، ضرورة ايجاد تسوية سياسية في الشرق الأوسط على أساس ثلاث نقاط مترابطة عضويا مع بعضها البعض وهي : ١ ـ انسحاب القوات الإسرائيلية من كل الأراضي العربية المحتلة لعام ١٩٦٧ . ٢ ـ تلبية المطالب الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني بما في ذلك حقه المشروع في انشاء دولته المستقلة . ٣ ـ ضمانات دولية لأمن كل الدول في الشرق الأوسط وسلامة حدودها ، وحقها في الوجود

والتطور المستقل .

وقامت أجهزة الاعلام السوفييتية باعطاء أهمية خاصة لموقف الاتحاد السوفييتي ازاء القضية الفلسطينية ولأهداف سياسته في الشرق الأوسط ، وخاصة ما يتعلق بتحرير الأراضي العربية والاعتراف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني . ومن الأمثلة البارزة على ذلك ما كتبه كوبين ، معلق وكالة نوفوستي السوفييتية حول هذا الموضوع والذي نصه :

« ... ان السياسة السوفييتية في الشرق الأوسط مبنية على موقف مبدئي ، ألا وهو ان السلام الحقيقي في هذه المنطقة يمكن أن يقوم بشرط انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ ، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، ولا يمكن أن يكون هناك سلام وطيد في هذه المنطقة من العالم بدون حل القضية الفلسطينية التي تعتبر مفتاح كل مشكلة الشرق الأوسط .

ان الاتحاد السوفييتي لم يحدث ان طرح ، ولا يطرح القضية الفلسطينية على أنها مشكلة لاجئين واغتصاب قهري لوطنهم . وانما ينطلق من أن القضية هي قضية حق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني وضمانه في المستقبل من أجل السعادة والتقدم . ويعتبر حق هذا الشعب في تقرير مصيره ووطنه حقا لا يتجزأ . والاتحاد السوفييتي ينطلق من أن الشعب العربي الفلسطيني يمتلك الحق في وطنه القومي الذي يتضمن حقه في تأسيس دولته » .

وهكذا تعود القضية الفلسطينية لتطرح بشكل جذري وقاطع . وقد تم ذلك أولا بفضل المقاومة الفلسطينية التي جمعت حولها الشعب الفلسطيني كله ، والتي ابدت مقدرة كفاحية سياسية وعسكرية ضخمة ، فرضت



احترامها على الساحتين العربية والدولية ، وفرضت منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب العربي الفلسطيني ، وحققت سلسلة من الانتصارات السياسية الضخمة على الساحة الدولية وخاصة في الأمم المتحدة ، وفي العلاقات شبه الرسمية التي اقامتها مع معظم دول العالم .

ولقد كان الاتحاد السوفييتي ، الصديق الوفي للشعب الفلسطيني ، يقف في ذلك كله الى جانب القضية الفلسطينية . لقد وقف الى جانب الشعب العربي الفلسطيني ضد بعض الأطراف العربية التي حاولت تصفية المقاومة وتحجيمها ، والتي ادعت انها هي التي تمثل الشعب العربي الفلسطيني ، كما وقف الاتحاد السوفييتي الى جانب منظمة التحرير الفلسطينية ضد القوى الرجعية العربية التي أرادت سحق الثورة من أجل تمرير الحل الاستسلامي الأمريكي في المنطقة . وعلى الصعيد الدولي وقف الاتحاد السوفييتي ، ومازال يقف ، ضد القوى الامبريالية والصهيونية التي مازالت تتجاهل وجود الشعب العربي الفلسطيني ، وضد القوى التي تعمل لحل قضية الشرق الأوسط من وراء ظهر الشعب العربي الفلسطيني وعلى حسابه . وأكد الاتحاد السوفييتي ان القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع في الشرق الأوسط ، وبالتالي فإن أي حل لمشكلة الشرق الأوسط لابد أن يمر عبر حل القضية الفلسطينية بشكل عادل ، وهذا لا يمكن ان يتم الا باشتراك الفلسطينيين ، ومنظمة التحرير الفلسطينية على وجه التحديد ، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني .

كما وقف الاتحاد السوفييتي الصديق الى جانب نضال شعبنا في الأرض المحتلة . ذلك الذي بدأ منذ اللحظات الأولى للاحتلال . والذي عجزت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن مواجهته . لقد استطاع هذا النضال ان

يعزل بعض ذوي النفوس الضعيفة من المتعاونين مع الأنظمة العربية والمتهاونين مع الاحتلال ، وأن يؤكد ان تناقضه عدائي مع المحتل ، وانه لا يريد عن التحرير بديلا ، وان منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثله الشرعي الوحيد .

ولنقرأ هذا التحليل الذي قدمه فيكتور بوفوسلوفسكي ونشرته وكالة انباء نوفوستي السوفييتية عن الانتصارات التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية ، وعن ضرورة وأهمية حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وعن التأييد السوفييتي لكفاح الشعب الفلسطيني .

« ... مضت أكثر من عشر سنين على النضال العادل الذي تخوضه منظمة التحرير الفلسطينية التي انشأها ممثلو الشعب الفلسطيني ، وقد فشل الاستعمار الجديد والصهيونية والرجعية في حساباتهم ، إذ راهنوا على عزل منظمة التحرير الفلسطينية عن دول العالم وعلى تصديع وحدة الشعوب العربية في النضال ضد الامبريالية . فاعترف جميع المشتركين في مؤتمر القمة في الرباط بمنظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، كما اتخذ المؤتمر قرارا باقامة السلطة الوطنية المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير على الأراضي التي ستحرر من الاحتلال الإسرائيلي ... .

وقد تم اليوم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، واشترك رئيس المنظمة في اعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وحصلت منظمة التحرير على حق أن تكون عضوا مراقبا دائما لدى هيئة الأمم المتحدة .

ان قوى العالم التقدمية ، إذ تؤيد الشعب الفلسطيني ، تعلم بأن هذا الشعب يخوض نضالا عادلا ، وله حق شرعي في تقرير مصيره . ففي



١٩٤٧/١١/٢٩ ، اتخذت هيئة الأمم المتحدة قرارا بانشاء دولتين في فلسطين ، دولة عربية ودولة يهودية . وفي سير الحرب العربية ـ الإسرائيلية التي انفجرت بعد انشاء دولة إسرائيل ، استولى الجيش الإسرائيلي على حوالي سبعة آلاف كيلومتر مربع من الأراضي التي حددتها الأمم المتحدة للدولة الفلسطينية ، وشرد حوالي مليون عربي فلسطيني من بيوتهم واجبارهم على السكن في المخيمات التي أقيمت في البلدان العربية المجاورة ، ونتيجة لعدوان حزيران ١٩٦٧ احتلت إسرائيل أراضي فلسطين كلها ، وشردت أكثر من نصف مليون مواطن عربي آخر .

وبهذا الشكل حرمت الصهيونية الشعب الفلسطيني من دياره الوطنية ، وداست الأوساط الحاكمة الإسرائيلية الحقوق الشرعية لشعب كامل في تقرير مصيره بنفسه ، ولكنها لم تستطع ، ولن تستطيع ان تركع هذا الشعب على ركبتيه .

ان طريق الفلسطينيين نحو تقرير مصيرهم بأنفسهم ، ونحو الاستقلال الوطني غير سهل . ولكن مهما كانت الأعمال الاستفزازية التي تلجأ اليها الامبريالية والصهيونية لا يمكنها ان تثنيا عزم الشعب الفلسطيني التائق للعودة الى دياره العزيزة التي طرد منها .

ان سياسة تخريب وتجاهل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية هي من المشاكل الأساسية للتسوية في الشرق الأوسط .

ان الشعب الفلسطيني سيبلغ حقوقه المشروعة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وعن طريق تعزيز الوحدة العربية واستنادا الى دعم القوى الوطنية والتقدمية في العالم » .

وفي المقابل ، وعلى الجبهة الفلسطينية كان النضج والواقعية الثورية هما

السمة المميزة لحركة التحرر الوطني الفلسطيني . وما يعنينا هنا ان موقف منظمة التحرير والمقاومة الفلسطينية من الاتحاد السوفييتي قد أصبح موقفا واضحا وحاسما ، وخطا استراتيجيا في العمل الوطني الفلسطيني ، اجمعت عليه كافة فصائل حركة التحرر الوطني الفلسطيني .

وقد انعكس هذا في التقرير الذي قدمته اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثالثة عشر ـ دورة الشهيد كمال جنبلاط ـ آذار ١٩٧٧ ـ فقد جاء في هذا التقرير :

« ... لقد قمنا في بناء سياستنا في اتجاه تطوير علاقاتنا مع الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي ... ، منطلقين على أساس أن نشاطنا السياسي في الساحة الوطنية والدولية لا يمكن أن يضطرد نموه ويتصعد الا بتأييد القوى التقدمية والاشتراكية في العالم أجمع ، ومن هنا فان أسس انشاء هذه العلاقات وتطويرها كان ولا يزال بالحوار المستمر والصادق الذي أدّى الى تطوير موقف الكتلة الاشتراكية . وجاء هذا التطور الملحوظ بأن انتقل من مرحلة الاعتراف بمصالح حيوية للفلسطينيين الى مرحلة تبني الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني . وبهذا الموقف لاشك ازدادت قوة العلاقات وتوطدت مع الدول الصديقة هذه ، لا سيما عندما تبنت الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي في الأمم المتحدة بالدورة التاسعة والعشرين قراري ٣٢٣٦ و٣٢٣٧ ، واللذين على أساسها اصبحت المجموعة الاشتراكية تنادي بتبني هذين القرارين كحل لقضية فلسطين في أي محفل أو مؤتمر دولي يعقد .

وبعد الاعتراف الذي حصلت عليه المنظمة من المنظومة الاشتراكية بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني تم افتتاح ممثليات لنا في كافة دول المعسكر الاشتراكي .



ويرى الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية ان ماهية حل قضية فلسطين كان عبر تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الصادرة عن الجمعية العمومية في دوراتها المتعاقبة ، بأن هذه القرارات هي التي يجب ان يعول عليها وعلى أساسها يدور النقاش في مؤتمر جينيف مع الاعتراف بالقرارات الأخرى ، هذا الى جانب التأكيد على ضرورة حضور الفلسطينيين كوفد مستقل بهذا المؤتمر والمشاركة في أعماله من منطلق ان الفلسطينيين هم جوهر الحل وبدون وجودهم ومشاركتهم لا يكون هناك سلام ولا حل في المنطقة .

لذلك فإن مجالات العمل الواسعة عن طريق تنسيق الخطوات المشتركة مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية في مجال تحركنا في الساحة الدولية من أجل قضيتنا امر هام وضروري لا غنى عنه » وقد قرر المجلس الوطني الفلسطيني ضرورة « تعزيز علاقات الصداقة وتطويرها مع الدول الاشتراكية الصديقة وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي » .

وعلى هذا الأساس من الفهم المشترك لطبيعة المرحلة ، ولطبيعة النضال الذي يخوضه الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير ، ولطبيعة الدور الذي تقوم به إسرائيل في خدمة المصالح الامبريالية في المنطقة ، ولشروط اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ، نقول على هذا الأساس تعززت وتوطدت الصداقة العربية الفلسطينية ـ السوفييتية ، الأمر الذي تجسد في البيانات المشتركة وفي التصريحات الصادرة عن مسؤولين من الطرفين .

فقد أكد البيان الصادر عن زيارة الأخ ياسر عرفات ، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الى الاتحاد السوفييتي في شهر آب ١٩٧٤ « ... ان الاعادة العاجلة للوضع الطبيعي في الشرق الأوسط ، وازالة آثار العدوان الإسرائيلي هناك ، وسحب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية

المحتلة ، وحصول الشعب العربي الفلسطيني على حقوقه القومية المشروعة وفقا لميثاق وقرارات الأمم المتحدة هي الشرط الحتمي لاحلال السلام العادل الوحيد في هذه المنطقة ... وعبر الجانب السوفييتي عن تأييد الاتحاد السوفييتي لاشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف للسلام على أساس الحقوق المتكافئة مع الأطراف المشتركة فيه حتّى تستطيع تقديم برنامجها » .

وقد تأكد الموقف ذاته في البيان المشترك الصادر عن زيارة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الى الاتحاد السوفييتي في شهر كانون الاول من عام ١٩٧٥ ، والذي جاء فيه « .. ان التسوية العادلة في الشرق الاوسط وحل القضية الفلسطينية لا يمكنهما ان يُحقّقا ما لم تنسحب القوات الاسرائيلية من كافة الاراضي العربية المحتلة نتيجة العدوان، و ما لم يجر ضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، بما في ذلك حقه في اقامة دولته الوطنية على الارض الفلسطينية طبقا لقرارات الامم المتحدة» .

وفي ذات الزيارة تحدث الاخ ياسر عرفات الى ممثلي الاوساط الاجتماعية في مدينة موسكو وقال : « ... ان ثمة مثلا قديما عندنا يقول ـ الصديق وقت الضيق ـ ومثل هذا الصديق المخلص للوطنيين الفلسطينيين الذين يناضلون من اجل حقوقهم الوطنية هو الشعب السوفييتي وحكومته والحزب الشيوعي السوفييتي الذين يقدمون لنا العون والدعم على الدوام » .

كما ادلى الاخ ياسر عرفات بحديث الى مجلة ـ زاروبيجوم ـ السوفييتية اكد فيه : « .. ان الصداقة مع الاتحاد السوفييتي هي ضمان المستقبل الافضل للشعب الفلسطيني والامة العربية باسرها ... ان صداقتنا



استراتيجية، وهي قائمة على التفاهم المتبادل العميق لاهداف النضال المشترك ومهماته ... ونحن الفلسطينين نبذل كل ما في وسعنا لتعزيز العلاقات وتطويرها مع الشعوب السوفييتية » .

ومن على منبر المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي اكد المندوب الفلسطيني في كلمته في المؤتمر :

« ... اننا ونحن نعيش معكم لحظات انتصاراتكم وتقييم منجزاتكم في كل الميادين ، ليسرنا ان نشيد بخطكم المبدئي وموقفكم الرفاقي الذي وقفتموه إلى جانب شعبنا الفلسطيني المناضل ، ومساندتكم له في نضاله العادل من أجل استعادة حقوه الوطنية الثابتة في العودة إلى وطنه ، وفي تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة ، هذا الموقف الذي شهدت اجتماعات مجلس الأمن في كانون الثاني الماضي خلال مناقشات قضية فلسطين والشرق الأوسط احدى مظاهره الواضحة حينما كان صوت الاتحاد السوفييتي الصديق واحدا من أصدق الأصوات المدافعة عن قضية شعبنا في تلك الاجتماعات ... ولابد من الاشارة هنا ، إلى أن القوة الصهيونية والامبريالية العالمية التي هالها التضامن العربي والتلاحم النضالي بين شعوبنا العربية وشعوب المنظومة الاشتراكية ، وبوجه خاص شعوب الاتحاد السوفييتي العظيم ، قد حاولت ان تشن هجماتها الشرسة للحد من فاعلية هذا التلاحم النضالي ، فأخذت الامبريالية الأمريكية تصعد تحركاتها التآمرية في المنطقة » .

والى جانب هذا الدعم الذي قدمه الاتحاد السوفييتي لحركة التحرر الوطني العربية بعامة والفلسطينية منها بخاصة ، فإنه وقف أيضا ضد الحلول المشبوهة التي تحاول الامبريالية وإسرائيل بالتواطؤ مع بعض القوى العربية تمريرها في المنطقة .

ان التصور السوفييتي لاقامة سلام عادل في الشرق الأوسط قد عبرت عنه العديد من المواقف والوثائق أهمها البيان الصادر عن اجتماع اللجنة السياسية لدول حلف وارسو الصادر في ١٨/٤/١٩٧٤ الذي أكد :

١ ـ ان المشتركين في الاجتماع « ... إذ يعتبرون اتفاقية الفصل بين القوات أول خطوة تمهيدية نحو تسوية عامة لمشكلة الشرق الأوسط ، يؤمنون بأن تلك الخطوة يجب أن يتبعها دون تباطؤ خطوات أخرى تهدف إلى تنفيذ كل بنود وقرارات مجلس الأمن » .

٢ ـ ان مؤتمر جنيف يجب أن يؤدّي في المحل الأول إلى حل المسائل الأساسية لتسوية الشرق الأوسط ، وهي انسحاب القوات الاسرائيلية عن جميع الأراضي العربية المحتلة ، وضمان الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني بما يتماشى مع مطامحه القومية ، وضمان الأمن ووحدة الأراضي وسيادة كل دول المنطقة » .

وأكد الاتحاد السوفييتي رفضه للحلول الجزئية في مناسبات ومواقف عديدة منها البيان المشترك السوفييتي ـ السوري الصادر في ١٦/٤/١٩٧٤ ، والذي جاء فيه « ... ان الخطوات الجزئية التي اتخذت لا تشمل العناصر الرئيسية للتسوية ، وان أي اتفاق حول الفصل بين القوات ينبغي أن يكون جزءا من التسوية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط ، وخطوة في طريق تسوية شاملة وجذرية ، لابد وأن ترتكز على انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الأراضي العربية وضمان الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني » .

ولقد دحض موقف الاتحاد السوفييتي هذا ، المتصاعد في تأييده الجذري لقضية الشعب العربي الفلسطيني حقيقة الأصوات التي شككت



في حقيقة الموقف السوفييتي وزعمت ان سياسة التعايش السلمي وتخفيف حدة التوتر التي يتبعها الاتحاد السوفييتي لابد أن تؤثر سلبيا على الموقف السوفييتي من قضية الشرق الأوسط .

لاشك أن هذه المزاعم ليس لها أي رصيد واقعي . ففي آذار ١٩٦٦ أكد الرفيق بريجنيف في تقريره أمام المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي :

« ... وفيما يتعلق بالاتحاد السوفييتي ، فإنه مستعد للعيش في سلام مع جميع البلدان ، ولكن لن يسلم بالعسف الامبريالي تجاه الشعوب الأخرى ... فلا يمكن تنمية ثمار التعايش السلمي الطيبة في تربة العدوان والعنف المسمومة . ان حزبنا ودولتنا يرفضان رفضا حازما وجهة النظر غير المعقولة القائلة بأن الدول الكبرى يمكن أن تبني علاقاتها على حساب مصالح البلدان والشعوب الأخرى » .

وأكد الاتحاد السوفييتي الموقف ذاته في مقررات المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي التي أكدت « أن الاتحاد السوفييتي مستعد لتطوير علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية لأن ذلك يتفق مع مصالح الشعبين السوفييتي والأمريكي ، ومع مصالح السلم في العالم كله على حد سواء . وفي الوقت نفسه يعارض الاتحاد السوفييتي بحزم العمليات العدوانية الأمريكية وسياسة القوة » .

وتجسد هذا الموقف المبدئي الحازم في البيان المشترك السوفييتي ـ الأمريكي الصادر عن المفاوضات التي جرت بين الرفيق بريجنيف والرئيس الأمريكي نيكسون في حزيران ١٩٧٣ ، بشأن التسوية في الشرق الأوسط ، إذ نص البيان « ... ان هذه التسوية يجب تحقيقها

وفقا لمصالح جميع دول هذه المنطقة ، ويجب أن تتفق مع استقلالها وسيادتها ، وان هذه التسوية تأخذ بعين الاعتبار المصالح الشرعية للشعب الفلسطيني » .

ان ازدياد جماهير منظمة التحرير ، ونضجها السياسي ، وواقعيتها الثورية ، وتزايد هيبتها على الصعيد الدولي ، أمور لاقت التأييد والاستحسان في كافة أوساط الديمراطيين في كافة انحاء العالم ، وحتّى في داخل إسرائيل نفسها .

فقد جاء في تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسرائيلي ـ راكاح ـ إلى المؤتمر الثامن عشر للحزب : ان « تأييد جماهير الشعب العربي الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية وتأييد الشعوب العربية وتضامن الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى وكل قوى التقدم والتحرر في العالم ، وكذلك كافة التطورات الايجابية الواقعية في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، كلّ هذا رفع من مكانة منظمة التحرير في العالم العربي وفي الحلبة الدولية » ، وأضاف التقرير « ان تبلور الخط السياسي المعادي للامبريالية لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية أدّى إلى تقوية الاتجاه الواقعي لحل النزاع الاسرائيلي ـ العربي والقضية الفلسطينية ... » وأكد التقرير انه « ... لا يمكن أن يكون سلام عادل ودائم في منطقتنا ... دون أن تضمن حقوق الشعب العربي الفلسطيني ... » وان « معارضة حكومة إسرائيل اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر السلام في جنيف ... معناه معارضة السلام » .

كما أكد برنامج الحزب الشيوعي السوري «.. ان توطد الشخصية الوطنية الفلسطينية والاعتراف العربي والعالمي بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب العربي الفلسطيني ، وكذلك علاقات



الصداقة والتعاون بينها وبين المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي ، يعتبر أهم مكاسب الشعب العربي الفلسطيني » .

وهكذا نرى كيف توطدت دعائم الصداقة والعلاقات النضالية بين حركة التحرر الوطني الفلسطينية وبين حلفائها الحقيقيين والمخلصين ، وكيف أخذت هذه الحركة تقترب أكثر وأكثر من مواقع أكثر عقلانية وفهماً وواقعية وثورية في الوقت ذاته . الأمر الذي جعلها مفهومة أكثر ، ومؤثرة أكثر على الصعيدين العربي والدولي ، وجعلها بالتالي أحد أهم القوى السياسية المؤثرة في الشرق الأوسط . ولكنه في الوقت ذاته دفع الامبريالية والصهيونية إلى تركيز جهودهما من جديد لاضعاف وتصفية هذه الحركة .

وتمثل التكتيك الامبريالي ـ الاسرائيلي في هذه المرحلة في النقاط التالية : ظهور الولايات المتحدة الأمريكية بمظهر الطرف الذي يتخذ موقفا متوازنا في الصراع العربي ـ الاسرائيلي . قاصدة من ذلك تحقيق بعض المكاسب الشكلية لبعض الدول العربية التي تخلت عن مواقفها التقدمية المعادية للامبريالية الأمريكية ، وبدأت سلسلة من التراجعات السياسية والاقتصادية والعسكرية المعادية لمصالح شعوبها ، والموافقة للسياسة الأمريكية ـ الاسرائيلية في المنطقة . والتي من شأنها أن تضعف الموقف العربي كله في هذه المرحلة الدقيقة التي تشهدها قضية الشرق الأوسط .

والنقطة الثانية هي التظاهر بالضغط على إسرائيل من أجل حملها على تقديم بعض التنازلات وملاقاة العرب في منتصف الطريق .

والنقطة الثالثة هي تسعير التناقضات داخل الصف العربي ، بهدف اضعاف الموقف العربي ، ككل ، وجعل هذه التناقضات الثانوية بين الدول العربية تطغى على تناقضها الرئيسي مع الامبريالية واسرائيل .

والنقطة الرابعة هي العمل على تمرير حلول جزئية استسلامية بالتواطؤ مع بعض الأطراف العربية . وذلك بقصد منع الوصول إلى حل شامل ودائم وعادل للقضية ، من شأنه تحقيق الانسحاب الشامل والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني .

والنقطة الخامسة هي ضرب الصداقة العربية ـ السوفييتية ، وتصعيد الخلافات وتسعيرها بين الدول العربية المعنية وبين الاتحاد السوفييتي ، وذلك لتحقيق هدفين أساسيين : أولهما اضعاف الموقف العربي الذي سيخسر أهم مصدر لقوته إذا خسر الصداقة السوفييتية ، وثانيهما هو انفراد الولايات المتحدة بحل القضية وفقا لمصالحها ومصالح إسرائيل والرجعية العربية .

والنقطة السادسة هي العمل بأقصى جهد لايجاد وتصعيد الخلافات والتناقضات داخل فصائل حركة التحرر الوطني الفلسطينية وضرب وحدة منظمة التحرير وتصعيد الخلافات بينها وبين الدول العربية ، وتوجيه ضربات موجعة ان لم تكن قاتلة للقوة السياسية والعسكرية للثورة الفلسطينية في أهم مركز تجمع لها وهو لبنان . ومحاولة خلق بدائل لمنظمة التحرير في تمثيل الشعب الفلسطيني .

وكما نرى ، إنها ذات الأهداف الامبريالية ـ الاسرائيلية في المرحلة السابقة . والمتغير الوحيد هو الشكل والتكتيك . ومرد ذلك إلى المعطيات الجديدة على الساحتين العربية والدولية . ان الأهداف الأساسية للامبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط ما زالت ثابتة ، وهي الحفاظ على مواقعها السياسية والاقتصادية والعسكرية ، والحفاظ بشكل عام أيضا على نهج تقويض الأنظمة التقدمية أو تطويعها واحداث شقاق في حركة التحرر الوطني العربية .



لكن الظروف الموضوعية ـ حسب تعبير ١ . كيسلوف معلق نوفوسي ـ تجبر واشنطن على تغيير التكتيك الهادف إلى الحفاظ على مصالحها الامبريالية . ولم تتخل واشنطن عن الاعتماد على إسرائيل وعن طرق التخويف والضغط المباشرين على الدول العربية ؛ وحتّى عن التهديد باحتلال حقول النفط الضخمة فيها عند الضرورة ، وأصبحت الولايات المتحدة تولي اهتماما أكبر بتنمية مختلف أشكال العلاقات مع رأس المال الوطني العربي . وهي تحاول بنشاط أكبر الآن ربط البلدان العربية بعجلة الاقتصاد الأمريكي وبالنظام الرأسمالي بوجه عام .

ومع ذلك ، ومهما كانت حالة العلاقات الأمريكية العربية فإن مراهنة واشنطن على إسرائيل باقية كما هي دون تغيير . وتكمن في أساس هذا النهج وحدة مشتركة ، سياسية وايديولوجية ، بين الولايات المتحدة واسرائيل التي تعتبر على الرغم من بعض خلافاتها مع واشنطن في التكتيك المنفذ ، المدافع الأكثر ثباتا عن مصالح الامبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط .

وهكذا ـ كما تضيف نوفوستي ١٩٧٧/٩/٢٦ ـ فعلى الرغم من بعض التغييرات في شكل السياسة الأمريكية بشأن الشرق الأوسط والتي تنجم عن ضرورة التكيف مع الوضع الجديد في العالم ، الا أن جوهرها مازال على حاله القديم .

فمصالح الولايات المتحدة تتناقض تناقضا تاما مع مصالح الشعوب العربية . ويتجلّى ذلك بوضوح خاص في المساعدات التي تقدمها واشنطن لتل أبيب . تلك المساعدات التي تدحض أسطورة الموقف الأمريكي المتوازن في الشرق الأوسط . فإذا كانت المساعدة الأمريكية العسكرية لإسرائيل قد شكلت خلال السنوات الثلاث التي سبقت حرب تشرين ١٩٧٣ مبلغ ٩٠٠ مليون دولار فإنه خلال الأعوام الثلاثة التي اعقبتها

شكلت المساعدة العسكرية وحدها التي حصلت عليها إسرائيل من الولايات المتحدة مبلغ ٤ر٥ مليار دولار . ولم يتغير في هذا الاتجاه وصول ادارة جديدة إلى البيت الأبيض .

أما فيما يتعلق بالحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، ومشاركته في مؤتمر جنيف ، وحقه في تقرير مصيره وتكوين دولته المستقلة ، فإن الولايات المتحدة مازالت ترفض في الواقع ، كالسابق ، الاعتراف بضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني في انشاء دولته الوطنية المستقلة . حتّى ان الرئيس الأمريكي كارتر قال بالحرف الواحد « إننا لم نقترح البتة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المحادثات القادمة ... ولم أدع مطلقا إلى انشاء وطن فلسطيني مستقل » .

ان الثورة الفلسطينية ، التي ورثت التاريخ النضالي العريق للشعب العربي الفلسطيني ، والتي اكتسبت خبرة نضالية غنية ، والتي تمثل أصدق تمثيل ارادة شعبها ، تدرك جيدا الظروف الصعبة العربية والدولية المحيطة بها . وهي لاشك ستكون قادرة ، كما كانت دائما قادرة في السابق ، على اتباع النهج الثوري والصحيح ، والذي من شأنه خدمة مصالح وتلبية حقوق الشعب الفلسطيني . معتمدة في ذلك على التفاف الجماهير الفلسطينية والعربية حولها ، وعلى دعم كافة القوى الثورية والتقدمية في العالم ، وخاصة المعسكر الاشتراكي ، وعلى رأسه الاتحاد السوفييتي .

لاشك أن عوامل ضعف وتفكك قد برزت في صفوف حركة التحرر الوطني العربية في السنوات القليلة الاخيرة ومبعثها ، انحراف بعض القيادات ، واقترابها من المواقع الامبريالية . ولاشك ان الامبريالية الأمريكية قد حققت بعض النجاحات في المنطقة ، وان حركة التحرر قد



خسرت بعض المواقع . ولكنه ، من المؤكد ، ان هذه كلها أمور عارضة ومؤقتة ، فالتناقض بين الامبريالية والصهيونية من جهة والشعوب العربية من جهة ثانية ما زال هو التناقض الرئيسي في المنطقة ، والذي لا يمكن تجاهله وردم التراب فوقه لفترة طويلة . وهذا من شأنه أن يجعل قيادة اليمين العربي للمنطقة مسألة مستحيلة . ان كافة الثوريين العرب على ثقة مطلقة بأن العقم والفشل ينتظران سياسة موالاة الولايات المتحدة ومعاداة الاتحاد السوفييتي ، تلك السياسة المعادية تماما لمصالح الشعب العربي . وهم على ثقة كاملة بأن حركة التحرر الوطني العربية ستستعيد زمام المبادرة ، لأنها تشكل الجهة الوحيدة ، المعبرة بصدق وحق ، عن مصالح الشعب العربي في هذه المرحلة التاريخية .

وتبقَى المهمة الملحة والكبيرة التي تواجه حركة التحرر العربية اليوم هي تصفية آثار العدوان الاسرائيلي ـ الاستعماري في حزيران ١٩٦٧ ، وتحرير كافة الأراضي العربية المحتلة ، وتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني .

ويكمن جوهر القضية الفلسطينية، التي هي بدورها جوهر ما يسمّى بقضية الشرق الأوسط ، في هذه المرحلة في النقاط التالية :

١ ـ ان الشعب العربي الفلسطيني قد طرد من وطنه نتيجة التآمر الاستعماري الصهيوني .

٢ ـ حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره على أرضه ، وحقه في اقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني . وله أن يستخدم مختلف أشكال النضال العسكري والسياسي لتحقيق هذه الأهداف .

٣ ـ ان نضال الشعب العربي الفلسطيني هو نضال تحرري عادل ، ويشكل جزءا لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني العربية والعالمية .

٤ ـ ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثّل الشرعي والوحيد الذي اختاره الشعب الفلسطيني لتمثيله والذي حظي بأوسع الاعتراف العربي والعالمي .

٥ ـ ان العدو الذي يجابهه الشعب العربي الفلسطيني في هذا النضال هو العدو نفسه الذي اغتصب هذا الحق وهو الامبريالية والصهيونية وكذلك الرجعية العربية التي سهلت الاغتصاب .

هذا هو الأساس الموضوعي الصلب الذي تقف عليه الصداقة الفلسطينية ـ السوفييتية . وهذه هي الأرضية الفولاذية التي تنمو وتتعمق وتتوسع عليها العلاقات الفلسطينية ـ السوفييتية . وهذا هو القاسم المشترك للتوافق في الآراء وللرؤية المشتركة للأوضاع في الشرق الأوسط بين الثورة الفلسطينية ، وبين بلد ثورة اكتوبر ـ الاتحاد السوفييتي العظيم .

ان جماهير شعبنا الفلسطيني ، تدرك من خبرتها التاريخية ، ان صداقتها مع الاتحاد السوفييتي كانت ومازالت تعود عليها بالخير والفائدة . وذلك لأن جماهيرنا تدرك جيدا ان الاتحاد السوفييتي بجبروته وقوته العملاقة هو العدو الأول للامبريالية والصهيونية ، ولذلك فإن جماهيرنا ناضلت وما زالت تناضل من أجل البقاء في خندق نضال واحد مع الاتحاد السوفييتي وضد الامبريالية والصهيونية والرجعية .



## عشر سنوات أخرى من الصداقة

هذه السياسة السوفييتية النابعة من صميم مبادئ ثورة أكتوبر والمهتدية بها تواصلت تجاه النضال العادل للشعب العربي الفلسطيني وقضية تحرره الوطني ، وتجاه منظمة التحرير الفلسطينية منذ أواسط السبعينات وحتّى اليوم . فقد إستقبل الإتحاد السوفييتي بترحيب كبير قرار القمة العربية في تشرين الأول ١٩٧٤ بالرباط باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني . وساند الإتحاد السوفييتي رفع القضية الفلسطينية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وإدراجها على جدول أعمال الدورة التاسعة والعشرين بعد إنقطاع طويل . ولعب الإتحاد السوفييتي دوراً كبيراً مع البلدان الإشتراكية الأخرى في صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢٣٦ الذي يعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والإستقلال والسيادة الوطنية والقرار رقم ٣٢٣٧ الذي يدين الصهيونية ويعتبرها حركة عنصرية . وكذلك قبول منظمة التحرير في هيئة الأمم المتحدة وإعطائها صفة مراقب دائم .

وفي الدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة لعب الإتحاد السوفييتي دورًا هامًا في إستصدار القرار رقم ٣٣٧٥ الذي يؤكد ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة في كافة المؤتمرات الدولية المتعلقة بالشرق الأوسط .

وتابع الإتحاد السوفييتي في كل المحافل الدولية سياسة الدفاع عن قضية فلسطين والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وعن منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

وقد جاء في خطاب جاكوب مالك المندوب الدائم للإتحاد السوفييتي لدى الأمم المتحدة في جلسة مجلس الأمن الخاصة بالشرق الأوسط التي عقدت في ١٩٧٦/١/١٥ ما يلي : «إن المشكلة الفلسطينية ليست مشكلة لاجئين وليست مجرد قضية إنسانية . بل وليست قضية إنسانية وحسب . إنما هي قضية سياسية قبل كل شيء . فهل بوسع هيئة الأمم المتحدة وجهازها الرئيسي لمكافحة العدوان أن يسمحا للعنصريين بأن يجعلوا العنف والإستهتار ضد الشعب العربي الفلسطيني قانونا ؟ كلا . فذلك لا يمكنه أن يكون ولن يكون »

وجاء أيضًا في نفس الخطاب : « إن القرارات التي اتخذتها الدورتان التاسعة والعشرون والثلاثون للجمعية العامة للأمم المتحدة تعترف وتقرّ من جديد بالحق الوطني الثابت للشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير والإستقلال الوطني والسيادة . كما تتضمن قرارات الأمم المتحدة هذه اعترافا ، بموجب القانون الدولي ، بمنظمة التحرير الفلسطينية التي أثبتت بنضالها البطولي المتفاني أنها المعبّر الحقيقي عن مصالح ومطامح الشعب العربي الفلسطيني والممثل الفعلي له » .

وأضاف الخطاب . : « فبدون مراعاة رأي الشعب الفلسطيني نفسه ، والذي هو واحد من الأطراف الرئيسية في إحلال السلام العادل في الشرق الأوسط تفقد أية أعمال في هذا الإتجاه مغزاها . وبهذا الخصوص لا بد من الترحيب بالخطوة الحازمة العادلة التي اتخذها مجلس الأمن عندما دعا ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية للمساهمة في مناقشة ووضع قرار في مجلس الأمن بصدد مسألة الشرق الأوسط . بما فيها القضية الفلسطينية » .



وتكررت هذه المواقف السوفييتية نفسها تقريبا خلال الدورات المتعاقبة التي عقدتها الجمعية العامة أو مجلس الأمن وجرت فيها مناقشة قضيتي الشرق الأوسط وفلسطين والإعتداءات الاسرائيلية على الشعب العربي الفلسطيني وعلى منظمة التحرير الفلسطينية .

وتبنّى الإتحاد السوفييتي بثبات حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة . جاء ذلك أثناء زيارة أندريه جروميكو وزير الخارجية السوفييتية آنذاك إلى القاهرة في شباط ( فبراير ) ١٩٧٥ حيث أكد بوضوح على ضرورة تحقيق الحق الشرعي للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة . وكان قبل ذلك بأيام وأثناء زيارة مماثلة لدمشق قد أعلن « أن الطموحات القومية للشعب العربي الفلسطيني يجب أن تتضمن إقامة دولته الخاصة » .

وقبل ذلك أيضًا جرى التعبير بوضوح تام عن هذه الفكرة . وتحديدا في البيان الصادر عند زيارة وفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة الأخ ياسر عرفات إلى موسكو في الأول من كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٧٤ حيث جاء « إن الإتحاد السوفييتي يؤيد وسيظل يؤيد نضال الشعب العربي الفلسطيني في سبيل حقوقه المشروعة بما فيها حقه الثابت في تقرير المصير وتأسيس كيان قومي خاص بما في ذلك دولة له » .

وتكرر نفس التأييد في البيان الصادر عن زيارة الأخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية إلى موسكو في الخامس من أيار ( مايو ) ١٩٧٥ حين ذكر البيان « وأكد الجانب السوفييتي موقفه المبدئي في دعم نضال الشعوب العربية من أجل إستعادة جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ ، ومن أجل تأمين الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني بما فيها تأسيس دولة وطنية له . »

وجاء أيضًا في البيان الصادر عن زيارة الأخ ياسر عرفات إلى موسكو في ١٩٧٥/١١/٢٩ « وأكد الجانبان السوفييتي والفلسطيني موقفهما إزاء كون التسوية

العادلة في الشرق الأوسط وحل المشكلة الفلسطينية أمرا لا يمكن تحقيقه إلاّ بشرط سحب قوات إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها بنتيجة العدوان ، وكذلك إحقاق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني بما فيها حقه في تأسيس دولة وطنية له في أرض فلسطين بموجب قرارات هيئة الأمم المتحدة . »

ونجح الإتحاد السوفيتي ولأول مرة في إنتزاع إعتراف من الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة تأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . فقد جاء في البيان الصادر عن لقاء وزيري خارجية البلدين جروميكو ـ فانس في ١٩٧٧/١٠/١ ما يلي « ويرى الطرفان السوفيتي والأمريكي أنه يجب أن تحل في إطار التسوية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط جميع المسائل الملموسة للتسوية بما فيها المسائل الأساسية مثل سحب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت إبان نزاع ١٩٦٧ ، والمسألة الفلسطينية بما فيها تأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » . هذا البيان الذي تنكرت له الإدارة الأمريكية وتراجعت عنه بعد أسبوع واحد تقريباً في البيان المشترك الذي وقعه فانس نفسه مع موشيه دايان وزير خارجية « إسرائيل » في حينه . ثم تلت ذلك الأحداث المعروفة والتي بدأت بزيارة السادات للقدس المحتلة في نفس الشهر ( تشرين الأول ١٩٧٧ ) تم بتوقيع إتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٩ .

و أثناء إستقبال الزعيم السوفيتي بريجنيف للأخ ياسر عرفات في ١٩٧٨/٣/٩ أكد له أن الاتحاد السوفيتي يلتزم دوما وسيلتزم جانب القضية العادلة للشعب العربي الفلسطيني الذي يخوض النضال بصمود في سبيل حريته واستقلاله الوطني . كما أكد له أن ضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني هو جزء لا يتجزأ من التسوية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط .

وطيلة السنوات اللاحقة استمر الإتحاد السوفيتي في التعبير عن مواقفه هذه



في تأييد حق تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة للشعب الفلسطيني . فقد نص البند الثاني من مبادىء التسوية في الشرق الأوسط التي أعلنها الاتحاد السوفيتي في أواخر حزيران ( يونيو ) ١٩٨٤ على ما يلي : « يجب أن يتحقق عمليا الحق الثابت، للشعب الفلسطيني والذي تعد منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد له في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة في الأراضي الفلسطينية التي ستحرر من الاحتلال الإسرائيلي . أي في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة . ويمكن أن تضع إسرائيل الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة تحت رقابة منظمة الأمم المتحدة لفترة إنتقال لا تتعدى بضعة شهور تبعا لما هو وارد في مقررات مؤتمر القمة العربي في فاس ، وشريطة موافقة الفلسطنيين على ذلك .

وبعد إقامة الدولة الفلسطينية سوف تقوم بنفسها بالطبع من واقع حقوق السيادة المخولة لكل دولة بتحديد طابع علاقاتها مع جيرانها بما في ذلك إمكانية إقامة إتحاد كونفيدرالي . ويجب أن تتاح للاجئين الفلسطنيين فرصة العودة إلى ديارهم أو الحصول على التعويض المناسب عما تركوه من ممتلكات ومتاع وذلك حسب ما جاء في قرارات الأمم المتحدة . » ومع مجيء القيادة السوفييتية الجديدة بقيادة ميخائيل غورباتشيف جرى التعبير مجددا على الموقف المبدئي من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة . ففي جواب على سؤال لرئيس تحرير جريدة الحزب الشيوعي الإيطالي « أونيتا » بتاريخ ٨٧/٥/١٨ أجاب الرفيق ميخائيل جورباتشيف « وإذا ما تحدثنا عن جوهر الأمر ، عن القاعدة المبدئية لتسوية النزاع في الشرق الأوسط تسوية سياسية لقلنا أن الأمر الرئيسي هنا هو إلتزام العدالة . فالقوات الإسرائيلية يجب أن تنسحب من الأراضي المحتلة في حزيران ١٩٦٧ ، ويجب الإعتراف بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته . »

وكان آخر ما صدر من تأكيد الموقف السوفيتي للحقوق الوطنية للشعب

الفلسطيني هو ما جاء في البيان المشترك الصادر بتاريخ ٨٧/٦/٢٠ بمناسبة زيارة وفد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إلى موسكو ولقاءه مع إدوارد شيفارنادزه وزير الخارجية السوفييتي .« وبجمع الاتحاد السوفييتي ومنظمة التحرير الفلسطينية على أن التسوية الحقيقية تقتضي إنسحاب القوات الإسرائيلية من كافة الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك الأراضي الفلسطينية ، وممارسة الشعب العربي الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ، والعودة إلى دياره وفقا لقرارات الأمم المتحدة . »

وإذا كانت هذه هي مواقف الاتحاد السوفييتي من الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني فإن موقفه من منظمة التحرير الفلسطينية ومشاركتها على قدم المساواة مع أطراف النزاع الأخرى في الشرق الأوسط في أي مؤتمر دولي للسلام في هذه المنطقة لا يقل وضوحاً وحزماً عن الموقف من الحقوق . بل إن تحقيق الحقوق لا يمكن فصله عن الشكل الذي تتم به معالجة المشكلة .

وقد تميّز الموقف السوفييتي تجاه هذه المسألة بما يلي :

أولاً ـ أن الحل لمشكلة الشرق الأوسط لا يكون إلا شاملاً أي بمعالجة جوهر المشكلة وهو قضية فلسطين .

ثانياً ـ إدانة كل الصفقات والحلول الإنفرادية . وقد كان للإتحاد السوفييتي موقف حازم من إتفاقيات كامب ديفيد التي وجهت ضربة قوية للنضال الفلسطيني والعربي وطعنت في الصميم حركة التحرر الوطني العربية ، ومزقت التضامن العربي ، وأخرجت ـ إلى حين ـ قوة مصر من ساحة الصراع العربي الصهيوني ، وفتحت أبواب المنطقة العربية إلى حد كبير أمام تزايد النفوذ والوجود الأمريكي وأثرت سلبا في العلاقات العربية السوفييتية . ومهدت الطريق أمام الغزو الصهيوني لجنوب لبنان وضرب منظمة التحرير الفلسطينية وإخراج قيادتها



من لبنان . كما كان له نفس الموقف من مشروع ريغان الذي يشكل وجه العملة الآخر لاتفاقيات كامب ديفيد .

ثالثا ـ إن الحل يجب أن يتم من خلال مؤتمر دولي تشارك فيه جميع الأطراف المعنية بالنزاع في الشرق الأوسط .

رابعا ـ الإصرار على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر الدولي بشكل متكافىء مع الأطراف الأخرى المشاركة .

خامسا ـ أن يتمتع المؤتمر الدولي بصلاحيات كاملة تمكنه من أن يؤدي إلى نتائج ملموسة في حل النزاع وبما يحقق السلام العادل .

سادسا ـ أن تكون القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني من بين القضايا الرئيسية التي يناقشها المؤتمر .

وقد تبلور الموقف السوفييتي من قضية المؤتمر الدولي ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فيه منذ وقت مبكر . أي منذ مؤتمر جنيف . ففي الجلسة الإفتتاحية لمؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط في ١٩٧٣/١٢/٢١ جاء على لسان أندريه جروميكو وزير الخارجية السوفييتية ما يلي : « إن موقفنا واضح وثابت من البداية حتّى النهاية : السلام والأمن لجميع شعوب هذه المنطقة . ويعني ذلك طبعًا ضمان العدل إزاء الشعب العربي الفلسطيني . وتجب حماية حقوقه المشروعة . وبديهي أن المشكلة الفلسطينية لا يمكن أن تناقش وتحل بدون مشاركة ممثلي الشعب العربي الفلسطيني . »

وتكرر هذا الحرص على مشاركة ممثل الشعب العربي الفلسطيني في مؤتمر جنيف في البيان الصادر بتاريخ ١٩٧٤/١/٢٤ بمناسبة زيارة وزير الخارجية المصري إسماعيل فهمي إلى موسكو . وفي البيانات الصادرة بمناسبة زيارة أندريه جروميكو إلى كل من القاهرة ودمشق في فبراير ( شباط ) ، مارس ( آذار ) من

عام ١٩٧٤ . ثم جاء النص الصريح التالي في الرسالة التي سلمها سفير الاتحاد السوفييتي في الولايات المتحدة الأمريكية أناتولي دوبرينين إلى وزير الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر في التاسع من نوفمبر ( تشرين الثاني ) عام ١٩٧٥ : « بديهي أنه يجب أن يشترك في مؤتمر جنيف منذ بداية إستئناف أعماله و على قدم المساواة مع جميع الأطراف المعنية مباشرة ـ مصر وسوريا والأردن وممثلو الشعب العربي الفلسطيني بشخص منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وكذلك الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة باعتبارهما رئيسي المؤتمر. » .

وفي رسالة مماثلة لاحقة سلمت في ١٩٧٥/١٢/٢٠ دافع الاتحاد السوفييتي مجددا عن حق منظمة التحرير في المشاركة في مؤتمر جنيف وأدان موقف الولايات المتحدة الذي يتهرب من هذه المسألة وبحجتها يعرقل إستئناف أعمال مؤتمر جنيف .

وظلّ الاتحاد السوفييتي وعبر مختلف الوسائل من بيانات و خطابات و مواقف يطالب بإلحاح باستئناف مؤتمر جنيف لأعماله ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فيه بوصفها ممثلا وحيدا للشعب العربي الفلسطيني حتّى وضع السادات حدا لإمكانية إستئناف مؤتمر جنيف وذلك حين قام بزيارته المشؤومة للقدس المحتلة ١٦ أكتوبر ١٩٧٧ ، وتواطئ مع الولايات المتحدة الأمريكية ووقع بمباركتها ورعايتها إتفاقيات كامب ديفيد ٥ ـ ١٧ أيلو ١٩٧٨.

وإذا كانت إتفاقيات كامب ديفيد قد أسقطت إمكانية معاودة عقد مؤتمر جنيف فان فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الأطراف المعنية الأخرى لم تتراجع عنها السياسة السوفييتية ولا القيادة السوفييتية . وظلت هذه الفكرة من وجهة النظر السوفييتية هي الطريق الوحيد لتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط . ففي ١٩٨٤/٦/٣٠ بلور الاتحاد السوفييتي وأعلن مبادرة للتسوية في



الشرق الأوسط صاغها في ستة مبادىء وأقرنها بما سماه طرق التوصل إلى التسوية .

وجاء في طرق التسوية مانصه : « والطريق الوحيد السليم الفعال لتحقيق تسوية جذرية لمشكلة الشرق الأوسط هو طريق الجهود الجماعية بمشاركة كافة الأطراف المعنية . وبعبارة أخرى عن طريق المفاوضات في إطار المؤتمر الدولي الخاص بالشرق الأوسط والذي سيدعى خصيصاً لهذا الغرض » . وجاء أيضًا النص التالي : «وينبغي بصفة الإلتزام أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية مشاركًا متكافىء الحقوق في المؤتمر بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وهذه مسألة مبدئية نظرًا لأن تسوية الشرق الأوسط لا يمكن أن تتحقق دون حل المشكلة الفلسطينية ، وهي بدورها لا يمكن أن تحل دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية . »

ومنذ إطلاق هذه المبادرة والاتحاد السوفييتي حتّى الآن يجدد دعوته لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية . ونشطت هذه الدعوة بشكل خاص منذ مجيء الرفيق ميخائيل جورباتشيف إلى منصب الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي . فقد وضعت القيادة السوفييتية في عهده مسألة تخليص البشرية من الأسلحة النووية في رأس أولويات سياستها الدولية وكذلك إيجاد حل للمشاكل الإقليمية التي تشكل بؤر توتر في مختلف مناطق العالم ومن بينها مشكلة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية .

فقد جاء في النقطة العاشرة من البيان المشترك الصادر عن إجتماع اللجنة السياسية الإستشارية للدول أعضاء معاهدة وارسو الذي أنعقد في برلين ٢٨ ـ ١٩٨٧/٥/٢٩ ما يلي : « تبادل قادة الدول الأطراف في معاهدة وارسو الآراء حول بؤر التوتر والنزاعات القائمة في العالم وأكدوا تصميمهم على

المساعدة بنشاط على تسويتها عن طريق المفاوضات تسوية سياسية عادلة . وإن عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة بمشاركة كافة الأطراف المعنية على قدم المساواة بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني من شأنه أن يتسم بأهمية كبيرة في الشرق الأوسط بالنسبة لبلوغ التسوية الشاملة وضمان السلام الوطيد في هذه المنطقة . وإن تشكيل لجنة تحضيرية بمشاركة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وكذلك كافة الاطراف المعنية من شأنه أن يغدو خطوة عملية نحو عقد مثل هذا المؤتمر . » وفي الشهر التالي أي حزيران ( يونيو ) ١٩٨٧ وفي العشرين منه قام وفد من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بزيارة لموسكو . وفي البيان الصادر عن هذه الزيارة جرى التأكيد على أن الطريق الرئيسي لتحقيق التسوية في الشرق الأوسط يكمن في عقد المؤتمر الدولي الكامل الصلاحيات تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة متكافئة من كل الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن .

وخلال النضال الباسل الذي خاضه الشعب العربي الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير في سبيل تحرير وطنه واستعادة حقوقه الوطنية وفي مواجهة الإعتداءات الرجعية والصهيونية عليه حظي هذا النضال بدعم ومساندة الاتحاد السوفييتي الصديق . ونشير هنا إلى ثلاثة مواقف :

أولا ـ خلال المعارك التي خاضتها منظمة التحرير ضد هجمة القوى الرجعية والفاشية عليها في لبنان عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ اعتبر الاتحاد السوفييتي أن إسرائيل والامبريالية الأمريكية تقفان وراء هذه الهجمة ، وأن الهدف منها هو تصفية حركة المقاومة الفلسطينية . وقد أدان الاتحاد السوفييتي هذه المؤامرة من خلال البيانات والمواقف التي صدرت عن المؤسسات الإعلامية السوفييتية والمنظمات الإجتماعية ، وكذلك من خلال موقف الحكومة السوفييتية واللجنة المركزية



للحزب الشيوعي السوفييتي . فقد جاء في بيان للجنة المركزية آنذاك « إن القوى الرجعية المحلية في لبنان المزودة بالسلاح والمشجعة من قبل دول الغرب والمدعومة من إسرائيل إنتقلت للهجوم على القوى الوطنية اللبنانية المحلية وقبل كل شيء فإن ضربتهم موجهة ضد فصائل حركة المقاومة الفلسطينية . إن الاتحاد السوفييتي باستمرار يطالب باحترام الحقوق الشرعية للفلسطينين في لبنان الآن ولاحقاً » .

وحول نفس الموضوع وردت فقرة في البيان الصادر عن إجتماع اللجنة السياسية الإستشارية لدول معاهدة وارسو الذي عقد في بوخارست « إن المشاركين بهذا الإجتماع يطالبون بشكل حاسم بالتطبيع الفوري للوضع في لبنان ، وحل المشاكل الداخلية بشكل سلمي من قبل اللبنانين أنفسهم دون التدخل الخارجي ، والأخذ بعين الإعتبار الحقوق الشرعية ومصالح حركة المقاومة الفلسطينية الممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية »

وخلال تلك الفترة عبر الاتحاد السوفييتي عن عدم موافقته على التدخل السوري في لبنان ، واستخدمت ألفاظ شديدة ضد هذا التدخل في الصحافة السوفييتية . وفي نفس الوقت قدم مساعدات ملموسة للثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية للدفاع عن نفسيهما .

ثانيا ـ خلال الغزو الإسرائيلي للبنان في حزيران ( يونيو ) ١٩٨٢ وقف الاتحاد السوفييتي بحزم ضد هذا العدوان وإلى جانب المقاومين الفلسطينيين واللبنانيين . ففي ١٩٨٢/٦/٧ أصدر بيانا أذاعته وكالة تاس دعا فيه الى الوقف الفوري للتدخل الاسرائيلي المنسلح ، وإلى انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان . وأكد البيان أن الاتحاد السوفييتي يرى أن هذه العمليات العسكرية قد شنت بموافقة واشنطن ومساندتها .

كما أكد وزير الخارجية السوفييتية أندريه جروميكو في لقائه مع رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية في٨٢/٦/٩ بثبات الدعم الذي يقدمه

الاتحاد السوفييتي للنضال العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني .

ووجه الاتحاد السوفييتي إنذارًا شديدًا لإسرائيل بتاريخ ٨٢/٦/١٤ بضرورة سحب قواتها فورًا من لبنان . وحذر من أن أعمالها تهدد المصالح السوفييتية . وأكد الإنذار أن « الاتحاد السوفييتي يقف فعلاً وليس بالأقوال إلى جانب العرب . » وفي ٨٢/٧/٨ وجه الزعيم السوفييتي ليونيد بريجنيف رسالة رسمية إلى الرئيس الأمريكي رونالد ريغان طالبه فيها بأن تفعل الولايات المتحدة ما بوسعها لوضع حد للعدوان الإسرائيلي ، وحذره من استخدام الولايات المتحدة تحركات موفدها إلى لبنان ـ فيليب حبيب ـ غطاء لاستمرار العدوان الإسرائيلي للقضاء على الشعب العربي الفلسطيني . كما حذره فيها من قيام الولايات المتحدة بإرسال قوات إلى لبنان .

وفي حديثه إلى صحيفة البرافدا السوفييتية وصف ليونيد بريجنيف الغزو الإسرائيلي بأنه إبادة . وأبدى إعجابه وإعجاب الشعب السوفييتي ببسالة الفلسطينيين وصلابتهم . وأكد أن الاتحاد السوفييتي قدم وسيقدم الدعم والمساندة إلى أولئك الذين لا يطأطئون رؤوسهم أمام المعتدي .

ثالثا ـ خلال حروب التدمير والإبادة التي تعرضت لها المخيمات الفلسطينية في بيروت والجنوب اللبناني على أيدي « عصابات » أمل المدفوعة من قبل إسرائيل وبعض الأطراف العربية منذ أيار ( مايو ) ١٩٨٥ وحتّى اليوم أكتوبر ١٩٨٧ عبر الاتحاد السوفييتي عن موقف حازم ضد هذه الحروب ، وتعاطفه مع المدافعين عن المخيمات ومساندته لهم وإدانته لكل المشاركين في العدوان على الشعب الفلسطيني ومخيماته ، وطالب بوقف حرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني . وإزاء ثقل وخطورة الهجمة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني خلال الأحداث الثلاثة المشار إليها ، وبشكل خاص الغزو الإسرائيلي عام ١٩٨٢ ربما توقع البعض ،



ومن منطلق الإيمان بعمق الصداقة الفلسطينية السوفييتية ، أن يكون الموقف السوفييتي أكثر فاعلية وتأثيرا مما كان عليه . لكن القيادة الفلسطينية التي تأخذ في الإعتبار ظروف الصراع وطبيعته وحدوده وإمكانية تطوره في حال إتخاذ الاتحاد السوفييتي موقف التدخل المباشر كانت تدرك أن ذلك أمر غير ممكن وذلك للأسباب التالية :

أولا ـ إن الشعب الفلسطيني لم يكن يقاتل على أرضه وبالتالي فهو لا يملك السيادة ولا سلطة الدولة التي تمكنه من طلب التدخل السوفييتي المباشر. وفي نفس الوقت فإن أطراف عربية رسمية كان يفترض أنها شريكة لمنظمة التحرير في مواجهة الغزو ، وهي في نفس الوقت حليفة للاتحاد السوفييتي ، لم تطلب هذا التدخل .

ثانيا ـ لأن القيادة الفلسطينية تعلم وتقدر أن أي تدخل سوفييتي مباشر في ظل الظروف التي حدث فيها الغزو الإسرائيلي كان سيؤدي إلى صدام مباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي لا يستطيع أحد أن يتنبأ بحدوده بما يعكسه ذلك من خطر وتهديد لقضية السلام العالمي الذي يحرص عليها الاتحاد السوفييتي شديد الحرص .

ولذلك كانت القيادة الفلسطينية في غاية الوعي لدقة هذه المسألة . وتفهم حدود الموقف السوفييتي . وقد عبرت القيادة الفلسطينية خلال لحظات الحصار الحالكة عن تقديرها وتثمينها للموقف السوفييتي وأدانت كل الأصوات المشبوهة التي ارتفعت تشكك بحميمية العلاقات الفلسطينية السوفييتية . واعتبرت أن وراء هذه الأصوات يقف أولئك الذين يريدون تبرير تقاعسهم عن الوقوف إلى جانب الثورة الفلسطينية ، والتصدي للعدوان الصهيوني . وهم يمهدون بذلك للإرتماء في أحضان السياسة الأمريكية .

وخلال الفترة التي أعقبت خروج القيادة الفلسطينية من بيروت وما تلا ذلك من أحداث والمؤامرة الإنشقاقية التي تعرضت لها منظمة التحرير الفلسطينية ظل الاتحاد السوفييتي حريصًا على وحدة منظمة التحرير وداعيًا من أجل إستعادتها وتعزيزها . وقد أدان في هذا السياق أولئك الذين رفعوا واستخدموا السلاح ضد أشقائهم في منظمة التحرير .

وأثناء كل اللقاءات التي جمعت مسؤولين سوفيت بقيادات الفصائل الفلسطينية عبر السوفييت عن موقفهم هذا ودعوا إلى رص الصفوف في إطار منظمة التحرير .

وتدخل السوفييت لدى أكثر من بلد عربي للعمل من أجل تعزيز وحدة حركة المقاومة الفلسطينية في إطار منظمة التحرير ، سواء كان ذلك أثناء زيارة وفود سوفييتية إلى هذه البلدان كما جاء في البيان الصادر عن زيارة النائب الأول لرئيس الوزراء السوفييت عليف لسوريا أو خلال زيارة وفود عربية إلى موسكو .

وأثناء زيارة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد إلى موسكو أواخر عام ١٩٨٦ جرى التركيز على هذه المسألة . وليس أدل على الإهتمام السوفييتي وبلدان المنظومة الإشتراكية الأخرى وحرصها على وحدة منظمة التحرير من أن لقاءات الحوار الوطني الفلسطيني الأولى تمت في براغ وموسكو وبرلين .

وقد عبر الاتحاد السوفييتي عن إهتمامه بالإنجاز الوحدوي الفلسطيني الكبير الذي تحقق بإنعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني في الجزائر في ١٩٨٧/٤/٢٠ من خلال مشاركة بارزة في أعمال الدورة ، ومن خلال إهتمام واسع في أجهزة الإعلام السوفييتية .

وقد حرص الاتحاد السوفييتي خلال هذه الفترة الممتدة منذ عام ١٩٨٢ حتّى عام ١٩٨٧ أن يبقى على صلة وثيقة بقيادة منظمة التحرير الشرعية من



خلال الرسائل المتبادلة بين القيادة السوفييتية والفلسطينية . ورفض الاتحاد السوفييتي وأدان كل المحاولات المدعومة من بعض الأطراف العربية لخلق بدائل لمنظمة التحرير أو منظمة موازية . ورفض وأدان كل المقولات الصهيونية والأمريكية لتجاوز منظمة التحرير بحجة إنقسامها .

وداخل الوطن الفلسطيني المحتل حظي صمود الشعب الفلسطيني الباسل في أرضه ودفاعه عنها باحترام سوفييتي بالغ . كما حظيت سياسة الاضطهاد والقمع التي تمارسها سلطات الإحتلال الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني بالإدانة والإستنكار من جانب السياسة السوفييتية ، وجرى التعبير عن ذلك من خلال الصحافة السوفييتية ، وأجهزة الإعلام والثقافة الأخرى .

وأدان الاتحاد السوفييتي بكل الوسائل الممكنة عمليات تهويد الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة ، وسياسة زرع المستوطنات الصهيونية . وخلال السنوات العشر الأخيرة نمت بشكل ملموس المساعدات التي يقدمها الاتحاد السوفييتي والبلدان الإشتراكية الأخرى لمنظمة التحرير وللشعب الفلسطيني في مجالات الصحة والتعليم والثقافة مما ساهم في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني واستمراره في مواصلة طريق بناء مستقبله العلمي والحضاري . وقد لعبت جمعية الصداقة السوفييتية الفلسطينية ، واتحاد جمعيات الصداقة السوفييتية مع الشعوب واللجنة السوفييتية للتضامن الافروآسيوي ، ومجلس السلم السوفييتي دورًا هامًا في هذا المجال . ومن جانبها قامت جمعية الصداقة الفلسطينية السوفييتية بلعب دور هام في تعميق الصداقة الفلسطينية ـ السوفييتية ، وتعزيزها في أوساط الشعب الفلسطيني .

إن شعبنا العربي الفلسطيني ينظر إلى الصداقة مع الاتحاد السوفييتي وشعوبه على أنها صداقة أبدية وخالدة تقوم على أسس متينة من الكفاح المشترك ضد أعداء الشعوب ، الإمبريالية والصهيونية والعنصرية . وإن شعبنا الذي خبر

الصداقة مع الاتحاد السوفيتي ، وأدرك قيمتها وضرورتها لنضاله ونضال حركة التحرر الوطني العربية والعالمية باعتبارها شرطًا من شروط الإنتصار في معارك التحرر الوطني ضد أعداء الشعوب سيحمي هذه الصداقة ، وسيرفعها دومًا سلاحًا فعالاً في معركة تحرره الوطني .



تمّ طبع هذا الكتاب بالمطابع الموحدة
١٠ ـ شارع عبد الرحمان عزام ١٠٠٢ ـ تونس
أكتـوبر ١٩٨٧

منظمة التحرير الفلسطينية
جمعية الصداقة الفلسطينية ـ السوفياتية